



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارك -



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك

رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية
الرقابة الجبائية في الجزائر
دراسة حالة

الأستاذ المشرف

د. مداني بن شهرة

إعداد الطالبة:

❖ خياطي منورة

الصفة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة المناقشة
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	شباح رشيد
مقرا	أستاذ التعليم العالي	مداني بن شهرة
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	صافة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
السنة الجامعية: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارك -



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك

رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية
الرقابة الجبائية في الجزائر
دراسة حالة

الأستاذ المشرف

د. مداني بن شهرة

إعداد الطالبة:

❖ خياطي منورة

الصفة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة المناقشة
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	شباح رشيد
مقرا	أستاذ التعليم العالي	مداني بن شهرة
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	صافة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021



شكرات



الحمد و الشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقنا لهذا

أولا أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور مداني بن شهرة على إشرافه ومتابعته لهذا البحث

وعلى توجيهاته القيمة وصبره ونصائحه الهادفة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، التي سألتزم بكل

توجيهاتها وانتقاداتها العملية والموضوعية.

أتقدم بعظيم الامتنان لكل أعضاء هيئة التدريس في جامعة ابن خلدون تيارت، التي كان لها

دور كبير في تحفيزي للعمل وبذل قصارى جهدي لإنهاء هذا العمل المتواضع.

أنا وتقديرا لكل أساتذتي الذين أناروا لي الطريق خلال مشواري الدراسي.

أأتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال المكتبات الذين زودوني بما أحتهجه من مراجع - عمال مكتبا

خلدون تيارت- كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية.

لكل من كان لي سندا وساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، لكم مني جميعا فائق الإحترام

والتقدير.



إهداء

الحمد و الشكر لله على عونهِ و هديهِ، ثم الشكر لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل
لموقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا { .

أهدي ثمرة جهدي إلى من ببحبا رعنتي ومن فيض عطفها سقتني وعلى الفضائل
رتنتي وسبل السعادة علمتني إلى من كان دعئها سر نجاحي وحنانها بلسم لجراحي فكانت
الشمعة التي أنارت دربي عسى أن يحفضها ربي.
"إليك يا أعز الناس على قلبي."

إلى من علمني العطاء دون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إليك يا من جعل
نفسه شمعة تحترق لنفسي لنا درب النجاح أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمار قد حان
قطفها.

"إليك أبي العزيز"

إلى من ربطني بهم حبل الأخوة إلى إخوتي الأعزاء أحمد و وليد وإلى حبيباتي سعاد، مروة.

وإلى كل من نسيهم قلمي في هذا المقام لكم مني سلام.

فهرس

الموضوعات

	شكر وعرهان
	اهاء
	فهرس الموضوعات
أ	مقدمة
الفصل الأول : الرقابة الجبائية	
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الجبابة والرقابة الجبائية
8	المطلب الأول: أساسيات في الجبابة، ماهيتها، أسسها و تصنيفاتها
23	المطلب الثاني: الرقابة الجبائية، أشكالها، هيكلتها القانونية والتنظيمية
40	المبحث الثاني: مدخل عام للإدارة الالكترونية، سبل عصنة الإدارة الالكترونية
41	المطلب الأول: الإدارة الالكترونية، خصائصها، أهدافها، عناصرها ووظائفها
55	المطلب الثاني: إطار عصنة الإدارة الجبائية الجزائرية
62	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : عصنة الإدارة الجبائية	
65	المبحث الأول: التدابير التنظيمية لتحسين الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة
65	المطلب الأول: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصنة إدارة الضرائب
70	المطلب الثاني: استراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصنة
73	المبحث الثاني: الهيئات الجبائية المكلفة بالرقابة الجبائية في الجزائر
73	المطلب الأول: الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية
78	المطلب الثاني: الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية
80	خلاصة الفصل
الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب	
83	المبحث الأول: تقديم المديرية العامة الولائية للضرائب

83	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية الضرائب
85	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب
87	المبحث الثاني: الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية تيارت
87	المطلب الأول: مهام مفتشية الضرائب
88	المطلب الثاني: الرقابة على الوثائق
91	خلاصة الفصل
93	خاتمة
97	قائمة المصادر والمراجع
100	قائمة الأشكال
	ملخص

مكتبة

مقدمة

تتطلب ثقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية درجة عالية من الشفافية من طرف الإدارة في جميع المجالات المتعلقة بالرقابة، لذلك يجب أن تكون طرق الجبائية معروفة وواضحة حتى يتم قبولها من طرف المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الإجراءات الميدانية، وعليه فقد تبنت الجزائر برنامج عصرنة الإدارة الجبائية، الذي إرتكز على أربعة محاور رئيسية كان أهمها النظام المعلوماتي الذي يعتبر نقطة الإنطلاق في أي مشروع وأحد أهم العوامل المساعدة على تحقيق النجاح في الإدارة الحديثة والذي سيكون له أثر إيجابي في دعم الرقابة الجبائية من خلال تقليص الوقت والجهد، وسهولة تداول البيانات والمعلومات بين كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة الذين يعتبرون تكنولوجيات الإعلام والإتصال وسيلة تواصل فعالة وسريعة التداول وستكون ذات مردودية.

ومن أهم تلك الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الضرائب في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي نجد الرقابة الجبائية بمختلف هياكلها وآلياتها تسعى للتأكد من التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، والتي من خلالها يتم كشف كل الإغفالات والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف، وللوصول إلى تحقيق ذلك فإن الإدارة الضريبية تعطي للأعوان حق التدخل وفحص المستندات المحاسبية ومراقبتها، وإجراء المقارنات بما هو موجود في الواقع وذلك من خلال طلب تبريرات وتوضيحات وكذا ممارسة حق الإطلاع والفحص، وبذلك تعد الرقابة الجبائية وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم لأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، ما ينعكس على تصريحتهم وسلوكاتهم إتجاه إلتزامهم الضريبي.

طرح الإشكالية:

ومن خلال هذا يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

- كيف تساهم عصرنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل أن الإدارة الجبائية الإلكترونية ستزيد من فعالية الرقابة الجبائية؟

- هل ستزيد الإدارة الجبائية الإلكترونية من فعالية الرقابة الجبائية؟

- هل يمكن للنظام المعلوماتي أن يكون ركيزة أساسية لعصرنة الإدارة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال تقديم الأسئلة في إشكالية الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف

بالضريبة في إطار إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى

تشريعية أو هيكلية.

2. التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية وتطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية

وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الضريبي وتفاذي تخفيض عدد المنازعات الجبائية في ظل

الخدمات والتسهيلات التشريعية التي أقرها المشرع الجبائي سواء المكلف بالضريبة أو الإدارة الجبائية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف الهامة التالية:
- إبراز آليات الرقابة الجبائية.
- تسليط الضوء على نظام عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: إمتدت فترة الدراسة خلال الفترة الزمنية 2022/2021.
- الحدود المكانية: تم التطبيق على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ضرورة تفعيل عصرنة الإدارة الجبائية.
- إستراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة.
- أهمية تفعيل الإدارة الإلكترونية.

أسباب إختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخضوع لدراسة ما، هناك أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع

بجته ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي، وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بتخصص الدراسة.
- دور رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية.

المنهج المستخدم في البحث:

إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجة تتطلب منهجين رئيسيين هما:

المنهج الوصفي التحليلي:

يركز هذا المنهج على وصف وتحليل مدى فعالية عصنة الإدارة الجبائية لدعم الرقابة الجبائية.

كما يمكن للنظام المعلوماتي أن يكون ركيزة أساسية لعصنة إدارة الضرائب.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: يتضمن مفاهيم أساسية في الجباية والرقابة الجبائية.

الفصل الثاني: تم التطرق في هذا الفصل إلى الإدارة الإلكترونية وخصائصها وأهدافها وعناصرها

وسبل عصنة الإدارة الجبائية.

الفصل الثالث: سنحاول في هذا الفصل إلى إبراز النظام المعلوماتي ودور في تحسين الإدارة الجبائية

وكذا عن الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية.

صعوبات الدراسة:

لا يتجرد أي عمل من صعوبات وعوائق، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة

البحث قلة المراجع والكتب المختصة في الجباية بصفة عامة والرقابة الجبائية بصفة خاصة.

أدوات الدراسة:

الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في المسح المكتبي من خلال الكتب، الأطروحات والمجلات

المتعلقة بالبحث.

المفصل الأول

الرقابة الجبائية

تمهيد

إن في بيئة الأنظمة الضريبية التصريحية الحديثة، تعد الرقابة الجبائية الفعل المقابل والضروري لهذا النظام الذي يخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومعالجة الأخطاء، وكذلك عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة .

وبذلك فهي تمثل أداة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى تحسيس المكلفين وضبطهم بأن الإدارة الضريبية ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على أفعالهم اتجاه التزامهم الضريبي .

نظرا لأولوية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي فإن المشرع الجزائري حصر الرقابة الجبائية في إطار تشريعي وتنظيمي دقيق وواضح لينظم ويسير مختلف إجراءاتها ومراحلها .

كما أنها تعتبر الرقابة الجبائية فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق المكلفين بالضريبة .

إذن الرقابة الجبائية بشكل أو آخر أمر طبيعي في أي نظام كان إداري أو مالي لأنها أداة قانونية تخدم الإدارة بشكل إيجابي على خزينة الدولة .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الجباية والرقابة الجبائية

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، بحيث سلكت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال و الدراسات العلمية المالية وهذا الأمر ليس راجعا كونها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة، فقط ولكن للأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكالات تقنية و اقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض إلى النقاط الرئيسية التي تمكننا من الإطاحة بموضوع الجباية حتى نتمكن فيما بعد فهم دورها في القضاء الاقتصادي على هذا الأساس سنتطرق إلى المسلك التاريخي للضريبة والتعرف أكثر على الجباية.

المطلب الأول : أساسيات في الجباية (ماهية الجباية وأسسها ، تصنيفات الضرائب، تقدير الوعاء الضريبي).

تغطي الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب و الرسوم وجميع الاقطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة.¹

¹مجلة دراسات جبائية العدد 03/ديسمبر 2013.

أولاً: تعريف الجباية:

يمكن تعريف الجباية على أنها مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما

يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجب لصالح الخزينة العمومية و الجماعات المحلية.¹

الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية التي تقوم عن طريق السلطة

بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية .

● هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه

في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة .

● هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل ، من أجل تحقيق المنفعة

العامة ، وتكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين ونسبة إنفاقهم .

لكن التعريف العام والمقبول يرى أن :الضريبة هي اقتطاع نقدي إلزامي ونهائي يتحمله الشخص ويقوم

بدفعه بلا مقابل وفق لنقديته مساهمة منه في النفقات العامة للدولة .²

¹مجلة دراسات جبائية العدد 03/ديسمبر 2003 ص491 .

²المرجع نفسه، صص 100/99.

ثانيا: أسس الجباية:

وتعني الدواعي أو الأسباب التي تستند إليها الدولة في فرض الضريبة، كما تعني نطاق أو مجال فرض الضريبة والقواعد المطبقة ضمن هذا المجال، ومن أهم هذه الأسس الأساس القانوني والاقتصادي والفلسفي .

ويتحدد الأساس القانوني في الدستور الذي حدد بالمادة 78.

المبادئ العامة للضريبة، وفي التشريع الذي وضع مجموعة قوانين تنظم مجال الضريبة، وأهمها خمسة قوانين تم ذكرها في اللوائح أو المراسيم التي تحدد إجراءات تنفيذ التشريعات، و القضاء الذي يفسر قانون الضرائب وتأخذ الإدارة غالبا تفسيراته بعين الاعتبار، كما تأخذ الإدارة بالإجتهادات القضائية مما يجعلها مصدرا لقانون الضرائب.

أما الأساس الإقتصادي للضريبة فإن الدولة تستند في فرض الضريبة على أساس أنها أداة لتعبئة الموارد، والدولة تسعى من خلال قرض الضريبة إلى الحصول على الموارد لتغطية النفقات وسد العجز في الميزانية ومن الأسس الفلسفية التي تفسر نشأة الضريبة نظريتان شهيرتان هما نظرية التضامن الإجتماعي ونظرية العقد الإجتماعي وتبادل المنفعة، فالأشخاص يسلمون بضرورة وجود الدولة، فهي ضرورة سياسية وإجتماعية وإقتصادية تحقق مصالحهم وإشباع حاجاتهم، فنشأ بين أفراد المجتمع تضامن إجتماعي في قالب دفع الضريبة

لتقوم الدولة بوظائفها أما النظرية الثانية ففحواها أن الضريبة نشأت على أساس عقد بين الحاكم والمحكوم، وأن المنفعة بالأساس تعود على دافع الضريبة¹.

ثالثا: تصنيفات الضرائب :

سنقوم بدراسة التصنيفات المختلفة للضرائب والتي تقوم على عدة أسس من بينها تحديد كافة الوضعيات والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها، على ضوء المبادئ القانونية والإقتصادية التي يجب مراعاتها، وكذلك المشاكل التقنية المؤثرة في هذا الإطار إبتداء من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة إلى غاية تسديدها من طرف المكلف بها إلى الخزينة العمومية .

يمكن أن تعدد خمس فئات من التصنيفات :

- التصنيف القائم على طبيعة الضريبة .
- التصنيف القائم على إمتداد مجال التطبيق .
- التصنيف القائم على الطابع الإقتصادي للضريبة .
- التصنيف القائم على ظروف وضع الوعاء الضريبي .
- التصنيف القائم على أساس مادة الضرائب.

¹ - دروس في مقياس القانون الضريبي والمنازعات الضريبية، إعداد دكتور ذبيح ميلود، جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2019.

أ/ التصنيف القائم على طبيعة الضريبة :

تستهدف أساسا الوجهة التقنية للجباية وبالتحديد التفرقة بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهي تفرقة قديمة نسبيا لكن بقية عملية إلى يومنا هذا دون إغفال التطرق كذلك إلى التفرقة أو التمييز بين الضريبة والرسم من جهة والضريبة وشبه الضريبة من جهة أخرى.¹

1/ الضرائب المباشرة :

والتي تعتبر كضرائب ذات مؤشر، تمس الملكية، المهنة، الدخل، هي كل إقتطاع قائم مباشر على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم إسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية .

2/ الضرائب غير المباشرة :

وهي إقتطاعات تفرض على الإستهلاك من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة. فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الإستهلاك أو الخدمات المؤداة، بالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود إستهلاك الأشياء أو إستعمال الخدمات الخاضعة للضريبة مثل الضرائب على الواردات، الصنع، البيع، النقل، حقوق التسجيل، الطابع.....إلخ.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ص.61،62.

ب/ التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق :

سنحاول في إطار هذا التصنيف أن نقوم بالترقية بين الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية، التمييز بين الضرائب العامة والضرائب الخاصة، وكذلك بين الضرائب الأحادية والضرائب المتعددة.¹

1- الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية:

تستهدف أو تقوم الضريبة الحقيقية أو (الموضوعية) على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة السلع، القيم، الدخول (المؤسسات) أما الضريبة الشخصية (الذاتية) فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة.

2- الضرائب العامة والضرائب الخاصة:

يقوم معيار التفرقة على أن في ما يخص الضريبة العامة يتعلق الأمر بالوصول إلى وضعية اقتصادية في مجملها أو إلى قيمة إجمالية، أما فيما يتعلق بالضريبة الخاصة فتقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف بالضريبة أو عنصر واحد من دخله .

وتخص الضريبة الخاصة فئة واحدة أو شريحة واحدة من الدخل، حيث تعتبر ضريبة تحليلية مدام أنها تستهدف كل عنصر .

¹ - دكتور محمد عباس محرز، المدخل إلى الجبائية والضرائب، ticis، دار النشر، ص، 50.

على الضريبة العامة التي هي ضريبة تركيبية مدام أنها تقع على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة، حيث تكون في هذه الحالة بتركيب كل الدخول مهما كان مصدره .

في هذا الإطار تعتبر كضرائب خاصة، أو ضرائب على شرائح المفروضة، والتي كانت موجودة قبل

الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على ممارسة نشاط معين مثل: النشاط الصناعي، التجاري، الفلاحي.¹

أما الضرائب العامة فهي تجمع الضريبة على الدخل في مجمله (الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر

والضريبة على الدخل في دول أخرى) وكذا بعض الضرائب على رأس المال والتي وجدناها كذلك عندما قمنا

بالتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ويتعلق الأمر بالضريبة على انتقال الثروة بضمن والتي تضم

عدة عناصر مع تطبيق معدلات مختلفة.²

¹- محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص53.

²- نفس المرجع، ص53.

ج/ التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة :

يمكن لظروف وضع الضريبة أن تكون محلا لإعداد تصنيف معين على هذا الأساس يمكننا عد نقطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في التفرقة بين الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية من جهة والثانية تكون في التفرقة بين الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية من جهة أخرى .

1/ الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية:

يقصد بالضريبة التوزيعية التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا، ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية، وفي مرحلة تالية يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على المكلفين بها. بمساعدة الأجهزة الإدارية في المناطق المختلفة، بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة وحينئذ يمكن معرفة معدل الضريبة .

وقد كانت الضرائب التوزيعية منتشرة في الماضي لعدة إعتبارات لعل أهمها هو عدم حاجتها للإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة لتقوم بدورها في تقدير المادة الخاضعة للضريبة في مرحلة أولى، بل كانت تكفي بتحديد حصيلة الضريبة تاركة أمر توزيعها بين المكلفين للسلطات المحلية.¹

¹ - دكتور محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص، 56، 57.

2/ الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية :

من الشائع علميا أن يأخذ المشرع الجبائي إما بالضريبة النسبية أو الضريبة التصاعدية ويقصد بالضريبة النسبية النسبة المئوية الثابتة للإقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير بتغير قيمتها وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، أين تفرض كل منها بمعدلين ثابتين يقدر كلاهما بـ 19% و 25% ولا يتغير المعدل بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة .

وتزداد الحصيلة الضريبة في الضريبة النسبية بنفس نسبة الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها .

أما الضريبة التصاعدية فتفرض بمعدلات مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة لها والعكس صحيح أي تزداد الحصيلة الضريبة التصاعدية بنسبة أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها، ومن المتصور أن يقسم المشرع وعاء الضريبة إلى عدة شرائح، على أن تطبق على كل شريحة معدل خاص بها وفق للأسلوب التقني المتبع في تطبيق المعدل التصاعدي .

د/ التصنيف الاقتصادي للضريبة :

إن الهدف من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة، وهذا دون الخلط بين الطابع الاقتصادي والدور الاقتصادي للضريبة، هذا الأخير يسمح بجعل الضريبة أداة للتنمية الاقتصادية، أي

جعلها تؤدي وظيفة اقتصادية وليست وظيفة مالية فقط، ويضم التصنيف الاقتصادي ثلاث فئات من

الضرائب:¹

-الضرائب على الدخل .

-الضرائب على رأس المال .

-الضرائب على الإنفاق .

هـ / التصنيف القائم على أساس المادة الضريبية :

بعد أن تطرقنا إلى مختلف التصنيفات القائمة على عامل أو آخر سنستعرض حالياً تصنيفاً أخيراً الذي يتم

على أساس المادة الضريبية .

1/ الضرائب على الأشخاص :

يقصد بالضرائب على الأشخاص بأن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على

الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن إمتلاكهم للثروة .

وقد عرف التاريخ المالي الضريبة على الأشخاص منذ قديم الزمان، فعرفها الرومان والعرب حيث كانت

تفرض على غير المسلمين في البلاد الخاضعة للحكم الإسلامي، وكانت تقتصر على الذكور من البالغين .

¹- الدكتور محمد عباس محرزى مرجع سبق ذكره،ص،60،66،59.

2/ الضرائب على الأموال :

نظرا للعيوب السالف ذكرها بشأن الضرائب على الأشخاص فقد ساد الاتجاه نحو إختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة، وإما أن تكون الأموال ثروة أو دخلا، والثروة هي مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم إستعمال في لحظة زمنية معينة سواء أخذت شكلا عينا كأرض أو عقار أو مبنى أو شكل سلع إنتاجية أو سلع إستهلاكية أو أوراق مالية (أسهم وسندات) أو مبلغ من النقود.¹

1. طرق تقدير وعاء الضريبة:

2. 1 التقدير غير المباشر:

- التقدير عن طريق المظاهر الخارجية.
- التقدير الجزائي.

2. 2- التقدير المباشر:

- التقدير بواسطة الإقرار من المكلف.
- التقدير بواسطة الإقرار من الغير.

2-1-2- التقدير غير المباشر:

2-1-1- التقدير بواسطة المظاهر الخارجية: les signes extérieurs:

¹ - الدكتور محمد عباس محرز، مدخل الى الجباية والضرائب، دار النشر ticis، ص، 113، 112.

حسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة وعاء الضريبة على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة يسر المكلف فيمكن مثلا الإستدلال بالقيمة الإيجارية لسكن الممول، أو محل عمله، عدد العمال، وعدد السيارات التي يملكها....الخ.

تمتاز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق، والتقليل من حالات الغش والتهرب من دفع الضريبة خصوصا وإذا أحسن المظاهر الخارجية.

ويعاب عليها أنها تؤدي إلى فرض الضريبة على أساس قد يبتعد عن الواقع كما أن التساوي في المظاهر الخارجية قد يؤدي إلى فرض ضريبة مساوية بالنسبة للأشخاص، وذلك بالرغم من إختلاف ظروفهم ودخولهم بالإضافة إلى أنه يمكن تجنب الضريبة باللجوء إلى التقليل من المظاهر الخارجية كأن يعتمد الأشخاص إلى نسب أملاكهم إلى أولادهم وأزواجهم.....الخ.¹

¹ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص، 31.

2-2-2- طريقة التقدير الجزائي:

تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزائيا، إستنادا إلى بعض المؤشرات مثل: القيمة الإيجارية إذ يعد مؤشرا أو دليلا لتحديد دخل صاحب العقار ورقم الأعمال الذي يعد دليلا لمعرفة ربح التاجر وعدد ساعات عمل الطبيب يعد دليلا على دخله، نفس الشيء الحال بالنسبة لأصحاب المهن الحرة.

وأما أن يضع القانون تلك الدلائل وتسمى بالجزاف القانوني، حيث تحدد إدارة الضرائب وعاء الضريبة بصورة جزافية، بالإستناد إلى قرائن معينة ينص عليها المشرع مثل: أن يعتبر دخل الفلاح مساويا للقيمة الإيجارية للأرض الفلاحية التي يستغلها. وأما أن تحدد هذه القرائن بصورة إتفاقية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، وغالبا ما يتم ذلك عن طريقة مناقشة المكلف والإتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريقة بالجزاف الإنفاقي.

وتتشابه طريقة التقدير الجزائي مع طريقة المظاهر الخارجية، حيث أن كلاهما لا تعتمد على الحقائق في تقدير الوعاء الضريبي، ومن ثم فإنهما يفتقدان الدقة والإنضباط بشأن تحديد المادة الخاضعة للضريبة، وإن كانت طريقة التقدير الجزائي تعد أكثر دقة لكونها تعتمد على قرائن موضوعية بصورة أصدق عن مقدار الدخل الحقيقي.

ويلجأ المشرع الضريبي إلى إستخدام تلك الطريقة في بعض الحالات ويحصرها على حالات خاصة، مثل المكلفين بالضريبة الذين لا يملكون دفاتر محاسبية منتظمة وصادقة، وفي حالة ما إذا كانت تلك الدفاتر تخالف

الحقيقة ومرد ذلك إلى أنها لا تؤدي إلى فرض الضريبة على الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى إمكانية تطرق الإدارة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة.¹

2-2- التقييم المباشر: l'évaluation direct:

تمثل تلك الطريقة لتقدير المادة الخاضعة للضريبة، تحديداً أكثر إنضباطاً ودقة من الطرق سالفه الذكر، إذ أنها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة وتتم هذه المعرفة بصورتين: إما بالتصريح، إما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية.

أ. التصريح :

ويتمثل التصريح في شكلين أساسيين، تصريح المكلف بالضريبة وتصريح الغير.

1. تصريح المكلف بالضريبة :

مضمون هذه الطريقة أن يقوم المكلف بالضريبة بنفسه بتقديم تصريح في موعد يحدده القانون ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة، مع إفتراض حسن النية أمانة المكلف بالضريبة، بإعتباره أقدم شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح.

ولضمان دقة وصحة التصريح فإن الإدارة تحتفظ لنفسها بالحق في رقابة التصريح وتعديله إذ بني على الغش أو خطأ، فقد يلجأ المكلف بالضريبة إلى تقليل حجم دخله لكي تفرض ضريبة على مبلغ أقل من دخله

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ص، 147، 146.

الحقيقي، فيكون للإدارة الحق في أن تلجأ إلى طريقة المظاهر الخارجية أو التقدير الجزائي للوصول إلى حقيقة الدخل الخاضع للضريبة وقد تفرض بعض التشريعات جزاءات جنائية أو مالية في حالة تعمد التهرب الضريبي عن طريق تقديم تصاريح غير صحيحة.

وتتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الضريبية: فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديرا منضبطا، ومن ثم فإن ربط الضريبة يتناسب مع الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة، ومن جهة أخرى يمكن مراعاة الظروف الشخصية للمكلف بالضريبة، فتزداد الحصيلة الضريبية بنفس نسبة زيادة الدخل.¹

2. التصريح المقدم من الغير:

بمقتضى هذه الطريقة تلتزم الإدارة الضريبية شخصا آخر غير المكلف بتقديم تصريح يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، والأصل في ذلك أن يكون هذا الغير مدينا للممول بمبالغ تعتبر من ضمن الدخل الخاضع للضريبة.

ومثال على ذلك حالة صاحب العمل الذي يقدم تصريحا عن قيمة ما يدفعه للموظفين والعمال، من رواتب وأجور المتأجر الذي يقدم تصريحا عن قيمة الإيجار الذي يدفعه لصاحب العقار .

وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال نجد في القانون الضريبي الجزائري مايلي: « يلزم سنويا كل شخص طبيعي أو معنوي فيما يتعلق بالعمليات التي تتم وفق شروط البيع بالجملة، تقدم إلى مفتش الضرائب المباشرة كشف مفصل عن زبائنهم رفقة بيان أسمائهم، وألقابهم، وعناوينهم، وأرقام تسجيلهم في السجل التجاري وكذا مبلغ

¹ - الدكتور محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص، 148، 147.

العمليات المحققة مع كل واحد منهم « ونظرا لأهمية التصريح في تقرير المادة الخاضعة ومحاربة التهرب الضريبي، فقد شدد القانون الضريبي الجزائري على التلاعب بهذه الكشوف في حالة عدم صحة المعلومات الموجودة فيها، وعليه فكل شخص يعتبر مذنبا عن طريق وسائل المعلومات غير الصحيحة الموجودة في كشف الزبائن لإرتكابه مناورات يكون الغرض منها التخفيف من وعاء الضريبة يخضع لغرامة جبائية من 1000 دج إلى 10000 دج وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنحية.¹

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية ، وأشكالها وهيكلتها القانونية و التنظيمية

لقد منح المشرع الجزائري لإدارة الضرائب مجموعة من السلطات والإمتيازات بهدف ضمان قرض وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم التي تشكل موردا هاما للخزينة العمومية، ومن أهم هذه السلطات الممنوحة لهذه الإدارة الحق في الرقابة الجبائية ضد البعض من المكلفين بالضريبة .

ومن أهم الميكانزمات التي تتمتع بها الإدارة الضريبية لضمان تحصيل الضريبة وعدم تهرب المكلفين عن أداء ما عليهم من ديون إتجاه الخزينة العمومية هو ممارستها لحق الرقابة الجبائية ضد بعض المكلفين الذين لا يصرحون بمدخيلهم بهدف التهرب عن الدفع.

1. الرقابة الجبائية:

- يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف الموالية:

¹ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية، ص، 33، 34.

- تعرف الرقابة على أنها: "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد تحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض إكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة "
- كما تعرف على أنها : "فحص تصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك قصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ،على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للإستعلام والإستفسار عن كل ما هو مدون في التصريحات والوثائق المرفقة لها، ولا يكفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به و المعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى، وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للمكلف."
- ومنه نستنتج أن الرقابة الجبائية هي قيام الإدارة الجبائية بكل الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة ومصداقية التصريحات التي يقدمها المكلفون بالضريبة بداية من الناحية الشكلية لهذه التصريحات إلى التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها تحسبا لأي تهرب أو غش ضريبي.¹

¹ - مجلة الدراسات الجبائية، العدد 02، جوان، 2013، ص، 31.

2. أشكال الرقابة الجبائية:

تختلف أشكال الرقابة الممنوحة للإدارة الجبائية حسب تدرج الرقابة الجبائية إلى ثلاثة صور، والتي تتمثل

فيما يلي:

- الرقابة الشكلية.

- الرقابة على الوثائق.

- الرقابة بعين المكان.

أولاً: الرقابة الشكلية:

تعد الرقابة الشكلية الخطوة الأولى التي تباشرها الإدارة الجبائية في الرقابة، حيث يتم فيها الفحص الشكلي

لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة والتصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة

والتصريح المادي للأخطاء المرتكبة، مع عدم تملكها إدارة الضرائب.

لذلك فالرقابة الشكلية لا تهدف إلى تصحيح ما صرح به المكلف بالضريبة، بقدر ما ننظر إلى الشكل الذي

جاءت به هذه التصريحات التي يتم معاينتها في المرحلة الثانية والمتمثلة في الرقابة على الوثائق التي سنتطرق إليها

فيما يلي.¹

¹ - الدكتور كوسة قزيل، الدعوى الضريبية وأبحاثها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر 2010، ص، 167.

ثانيا: الرقابة على الوثائق:

تعمل إدارة الضرائب من خلال هذا الشكل من الرقابة على فحص جميع الأعمال التي يتم على مستوى المكتب، بحيث تقوم مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه، المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، وذلك عن طريق مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي تحوزها إدارة الضرائب عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف بالضريبة، وفقا لأحكام المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية.

وعليه فالإدارة الجبائية تقوم بتحليل ومقارنة هذه المعلومات عن طريق دراسة ترابطها وتطور الذمة المالية لكل مكلف بالضريبة من سنة إلى أخرى، وفي هذا الصدد تطلب الإدارة الجبائية معلومات إضافية من المكلف بالضريبة أو تبريرات وتوضيحات فيما يخص مبالغ الرسوم المخصومة، والمتعلقة بالرسم على القيمة المضافة والتأكد من المعدلات المطبقة على كل عملية، زيادة إلى النظر في طبيعتها، إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات المحققة أو كانت من بين العمليات المعقبة، وينحصر هذا الشكل من الرقابة على الوثائق، على طلب المعلومات وطلب التوضيحات والتبريرات، وسوف ندرس كل طلب بنوع من التفصيل فيما يلي¹.

طلب المعلومات :

يتمثل هذا الإجراء في سعي إدارة الضرائب إلى إزالة الغموض أو الشك في التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، وذلك عن طريق تقديم من طرف المصلحة المحققة إلى المكلف بالضريبة، سواء أكان شفويا أو كتابيا من أجل تقديم معلومات إضافية، فيما يخص النقاط أو المسائل التي تم تحديدها من طرف مصلحة

¹ - الدكتور كوسلا فضيل، مرجع سبق ذكره، ص، 168.

الضرائب، وعندها تلجأ إدارة الضرائب إلى مراسلته من أجل تقديمه لتبريرات وفقا لأحكام المادة 19 الفقرتان الأولى والثانية من القانون الإجراءات الجبائية .

1- طلب توضيحات وتبريرات :

تتسنى للإدارة الجبائية في هذه الحالة مراسلة المكلف بالضريبة وطلب توضيحات وتبريرات منه فيما يخص المسائل والنقاط التي يكتنفها الغموض والإبهام، وفقا لأحكام المادة 15 من قانون المالية لسنة 1996 التي تنص على أنه: "يحقق المفتش في التصريحات، ويطلب التوضيحات أو التبريرات كتابيا، كما يمكنه أن يطلب الإطلاع على الوثائق المحاسبية المتعلقة بها ."

وللمكلف بالضريبة أجل لا يقل عن ثلاثين (30) يوما من أجل تقديم رده، وفي حالة إنقضائها يتم فرض ضريبة تلقائية من طرف الإدارة الجبائية هذا ما قضى به مجلس الدولة في قراره الصادر بتاريخ 2004/06/15 وعليه يخول القانون للمصلحة المحققة القيام بالرقابة بعين المكان، وفقا لأحكام المادة 19. في فقرتها الرابعة والخامسة من قانون الإجراءات الجبائية التي نتناولها فيما يلي¹.

ثالثا: الرقابة بعين المكان :

تخرج إدارة الضرائب عند ممارستها للرقابة بعين المكان، عن إطارها الضيق بعد قيامها بالرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، بحيث يلتقي أعوان الضرائب الذين يشترط فيهم على الأقل رتبة مراقب، إلى مكان مزاوله المكلف بالضريبة لنشاطه من أجل إجراء معاينات ميدانية، للتأكد من صحة ونزاهة المعلومات الموجودة في التصريحات المقدمة للإدارة الجبائية، ففي هذه الحالة يقوم المحققون بفحص الدفاتر وسجلات وجميع الوثائق

¹- الدكتور كوسة فضيل، مرجع سبق ذكره، ص، 170، 169.

المحاسبية التي حررت من طرف المكلف بالضريبة أو من طرف غيره والمتعلقة بنشاطه، زيادة إلى تفحصهم للملفات الخاضعة لحق التقادم والمنصوص عليها قانونا، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من سابقتها، نظرا لما تحققه من معاينة، لما هو موجود على أرض الواقع، وهو الشيء الذي أدى بالمشروع إلى تكريسها في شكلين يتمثلان في: التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، ولذلك فالرقابة بعين المكان تخضع لأجل محددة بستة (6) أشهر هذا ما قضى به مجلس الدولة في قراره الصادر بتاريخ 2004/11/23: "لكن حيث أنه بالرجوع إلى المادة 190 من قانون الضرائب المباشرة، فإن إجراء التحقيق الجبائي في المهلة المحددة بستة (6) أشهر إجراء جوهري يطبق على التحقيق في عين المكان أصلا، وفي مكاتب إدارة الضرائب كإستثناء على القاعدة العامة من جهة، كما أن حالات تمديد الأجل المذكور حددتها المادة 190 السالفة الذكر، ولا تندرج فيها حالة القيام بالتحقيق على مستوى إدارة الضرائب وحيث أن فرض التحقيق لشرط الآجال الذي يعتبر من النظام العام يترتب عنه بطلان جميع إجراءات التحقيق ومانتج عنها من آثار، وحيث أنه دون مناقشة الأوجه الأخرى المشاركة في الموضوع، بتعين التصريح ببطلان إجراءات التحقيق الجبائي، وبالتبعية إلغاء الضريبة محل النزاع الناتجة عنه . "

وفي تقديري أن هذا الإجراء يهدف إلى مراجعة كل الدفاتر المحاسبية عن طريق إجراء التحقيق الجبائي

،لتقويم المباشر للأخطاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة.¹

¹ - الدكتور قضيل فوسة، الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، مرجع سبق ذكره، ص، 171، 172.

2- الأجهزة القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية:

أولا : الأجهزة القانونية للرقابة الجبائية:

أ- حق الإدارة في الرقابة:

إن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يعتمد على تصاريحات المكلفين بالضريبة التي إيداعها على مستوى الإدارات الجبائية التابعة للمقر الاجتماعي للمكلف بالضريبة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، حيث تتم الرقابة على هذه التصاريحات كما يلي:

• مراقبة التصاريحات :

تراقب الإدارة الجبائية التصاريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، ويراقب المفتش التصاريحات، وطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا، كما يمكنه أن يصحح التصاريحات، ولكن على المفتش وتحت طائلة بطلان الإجراء، أن يرسل للمكلف بالضرائب التصحيح المزمع القيام به.¹

¹ - مجلة دراسات جبائية، العدد 12/ جوان 2018، ص، 44.

● التحقيق في المحاسبة :

يسمح هذا الشكل من التحقيق للإدارة الجبائية من التأكد من صحة وثبوتية التقيدات المحاسبية أو في إجراء مقارنة بين التصريحات، لا يمكن إجراء التخفيضات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.

● التحقيق المصوب :

تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدم أو لمجموع عمليات أو معطيات محاسبية لمدة نقل عن سنة جبائية، ويخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق في المحاسبة.¹

¹ - مجلة دراسات جبائية العدد 12 جوان 2018، مرجع سبق ذكره، ص، 45.

● التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

يرمي التحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلى التأكد من مصداقية وصحة التصريح الإجمالي، أيضا يمكن تنفيذها على الأشخاص الذين لا يكتبون التصاريح الجبائية ، ويتمثل هذا التحقيق في مراقبة الإنسجام الحاصل بين المداخل المصريح بها والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معينة أعضاء المقر الجبائي، لا يمكن إجراء التخفيضات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل .

ب- حق الإسترداد:

تحديد الفترة التي تتم عليها عملية الرقابة الجبائية خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في المحاسبة والتحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بأربع سنوات متقدمة إلا في حالة وجود مناورات تدليسية وهذا بالنسبة ل:

- تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها، القيام بأعمال الرقابة وقمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الجبائي.¹

¹ - مجلة الدراسات جبائية العدد 12/ جوان 2018، ص، 46.

ج- إجراءات إعادة التقييم:

إذا حدد العون المحقق أسس الضريبة على أثر التحقيق في المحاسبة فإنه يجب على الإدارة تبليغ النتائج للمكلفين بالضريبة وذلك حتى في حالة عدم إجراء إعادة تقييم، كما يتعين على الإدارة الرد على ملاحظات المكلف بالضريبة، ويمكن للمحقق أن يقوم بعملية التقييم التلقائي لأسس فرض الضريبة على المدين بها.

د- حق الإطلاع :

يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها قانوناً، كما يمكن ممارسة مختلف حقوق الإطلاع على الوثائق المنصوص عليها لصالح الإدارات الجبائية من أجل مراقبة تطبيق التنظيم الخاص بالصرف، ويخضع لحق الإطلاع كل من: الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات، والمؤسسات المالية ومؤسسات وشركات التأمين أو إعادة التأمين ووسطاء التأمين، وكذلك الأشخاص والشركات التي تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية.¹

¹ - مجلة الدراسات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص، 46.

إضافة إلى الحقوق السابقة هناك مجموعة أخرى من الحقوق تتمثل في حق التحري، حق طلب المعلومات والتوضيحات والتبريرات حق إستدراك الخطأ، حق المعاينة، إضافة إلى التلبس الجبائي. ومما سبق نجد أن عملية الرقابة الجبائية تنقسم إلى مرحلتين:

■ **مرحلة البحث:** تتضمن الحقوق المطبقة على المكلف من الإدارة.

■ **مرحلة التحقيق:** تتضمن التحقيق الجبائي والذي يعرف على أنه: "عبارة عن مجموعة العمليات المطبقة من بل المصالح المختصة للإدارة الجبائية، وبإمكانه إتخاذ عدة أشكال والمعاملة في إطار منظم تحت نصوص العدالة التي تهدف إلى التأكد من إحترام القوانين الجبائية، وذلك لتجنب كل ما قد ينتج من إعتداءات و تجاوزات".¹

ثانيا: الأجهزة التنظيمية للرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة لضمان إمتيازات الزينة العمومية، لهذا قد حدد القانون الجبائي إطار تشريعي وتنظيمي للرقابة الجبائية، وأسند للإدارة الجبائية صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بقيام مهمتها في شروط قانونية محددة، وكما طالب المكلفين بالضريبة بعدة إلتزامات وفي المقابل منح لها عدة ضمانات من أجل حمايتهم من تعسف الإدارة والتجاوزات المحتملة.

¹ - مجلة دراسات سابقة، العدد 12/ جوان 2018، صمراجع سبق ذكره، ص، 46.

الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية:

أولا : الأجهزة المختصة حاليا بالرقابة الجبائية:

أ. مديرية الأبحاث و المراجعات:

الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة.

جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية إمتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى.

-إجراء سلسلة من العمليات لتقييم أداء المصالح الجبائية بهدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى.¹

-الإلتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق تساهم من تقليص حجم المنازعات الجبائية.

-في حين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة للضرائب يحتوي على (04) مديريات فرعية على

المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي.

-التعريف بالعمليات الواجب تدقيقها من أجل تجميع وإستغلال ومراقبة إستعمال المعلومات المتوفرة.

-التوجيه والتعاون معا وتقييم نشاطات مصالح المراجعات المتواجدة على المستوى الجهوي والمحلي.

- البرمجة المضبوطة على المستوى الوطني لكل مراجعة أو بحث متعلق بمختلف التحقيقات الجبائية.

-أما العمل الميداني لهذا الجهاز ينحصر في المصالح الجهوية التابعة لها والمكلفة بعدة مهام منها:

¹ المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 2006/09/18 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 59 المؤرخ في 2006/09/24، ص، 09.

-تنفيذ برامج المراجعات مع مراقبة ومتابعة دورية للأنشطة التي تضبط من المديرية المركزية.¹-تضمن تسيير

وتنظيم وسائل تدخل فرق التدقيق الجبائي المختلفة عبر كامل التراب الوطني.

-تنفيذ كل عملية تدقيق يأمر به وزير المالية أو مدير العام للضرائب أو كل السلطات المختصة بالإتصال مع

مختلف الهيئات، كما تطبق حق الإطلاع على الملفات التي تخضع لإختصاصها.

2- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية:

يضم الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز 03 مكاتب ومن أبرز المهام المسندة له نجد.

-إعداد بطاقات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي.

-برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق والفرق على تنفيذ تدخلاتهم وفقا للنصوص القانونية المعمول

بها.

3- مديرية كبريات المؤسسات:

- تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس مديريات فرعية :

-المديرية الفرعية لجباية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات، المديرية الفرعية

للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل.²

¹ - المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 59 المؤرخ في 24/09/2006، ص، 09.

² - المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 59 المؤرخ في 24/09/2006، ص، 08.

-المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات وتكلف لا سيما بتنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها، إقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة، البحث عن المعلومة الضريبية وإستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريرات وتكمن هذه المديرية الفرعية من مكاتبين :

- مكتب المراجعات :ويكلف بإعداد مشروع برنامج المراجعة ومتابعة تنفيذه والسهر على إحترام قواعد المراقبة وإجراءاتها .

- مكتب البطاقات و المقارنات : ويكلف بتشكيل مختلف البطاقات الممسوكة وتسييرها وتنفيذ إجراءات التحقيقات والتحريرات والمساعدة في مراجعات المحاسبة.¹

3- أسباب إجراء عمليات الرقابة الجبائية :

رغم أن المشرع الجزائري قد حدد مختلف المعايير التي من خلالها يتم فرض الضريبة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية، كما نصت عليه المادة 143 من قانون الإجراءات الجبائية إلا أنه من الناحية العملية يصعب على إدارة الضرائب ضمان تحصيل كل الضرائب المستحقة بالنظر إلى إعادة معطيات وأسباب تؤدي إلى إفلات الكثير من المكلفين بالضريبة عن دفع ما عليها من ديون وعلى هذا الأساس يمكن إجمال أسباب لجوء الإدارة الضريبية إلى ممارسة هذه الرقابة إلى مايلي :

¹- المادة 11 من القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في الاحد 02 ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس سنة 2009، ص، 13. / والمادة 12 من نفس المرجع، ص، 13.

أولا : طبيعة النظام الضريبي الجزائري:

يتميز هذا النظام بأنه تصريحي، الذي يعني أن المكلف بالضريبة هو الذي ينتقل إلى إدارة الضرائب المختصة من أجل الإدلاء بتصريحاته حول مداخيله، لكي تتمكن الإدارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها، وأكد أن هناك بعض المكلفين الذين لا يقدمون تصريحات صحيحة من أجل تفادي دفع الضريبة كعدم التصريح ببعض المداخيل وفي حالة شك إدارة الضرائب في هذه التصريحات تقوم بإجراءات الرقابة كما هي محددة في القانون.¹

ثانيا: انتشار ظاهرة التهرب الضريبي:

لقد أثبت الواقع العملي أن الكثير من المكلفين بالضريبة يسعون إلى إستعمال مختلف الحيل من أجل التملص عن دفع الضرائب، ويعود سبب إنتشار هذه الظاهرة إلى وجود بعض الفراغات القانونية التي يستغلها هؤلاء من أجل عدم دفع الضرائب وإلى إستعمال بعض الحيل لاسيما من طرف ب الشركات التجارية و المؤسسات المهنية أين نجد أن ممثلي هذه المؤسسات يستعملون بعض التقنيات الحسائية و يصرحون بمداخيل غير حقيقية لضمان الحفاظ على أموالهم وعدم التنازل عنها لصالح الدولة،ومن جانب آخر فإن طبيعة النظام الجبائي الذي تطبقه الدولة لتحديد الضريبة الواجب دفعها يساهم في التهرب عن الدفع فالواقع العملي أثبت أن هناك نوع من المبالغة وإرهاق كالمواطنين لاسيما البسطاء منهم بفرض ضرائب مبالغ فيها، مما يجعل هؤلاء يبحثون الوسيلة التي لا يقومون من خلالها بدفع الضريبة أو على الأقل الإنقاص منها، ويستعملون من أجل ذلك طرق غير قانونية وغير مشروعة .

¹ - مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، السنة 2018. الرقم التسلسلي 18، صص، 151/152.

ثالثا: غياب الوعي الضريبي:

إذا كانت طريقة دفع الضريبة لا تطرح إشكالا لبعض الفئات من المكلفين بالضريبة لاسيما فئة الموظفين العموميين لأنه يتم خصم مقدار الضريبة الواجبة الدفع آليا، فإن الإشكال يطرح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات ذات طابع مهني أو تجاري أو إقتصادي أين يصعب على هؤلاء فهم معنى الضريبة والهدف من فرضها ودور الدولة في هذا المجال، مما يجعلهم لا يكثرثون بضرورة دفع الضريبة ولا بالآثار المترتبة عن ذلك، بدليل عدد النزاعات التي تثار بين هذه الفئات والإدارة الضريبية.

كما هؤلاء المكلفين لا يكثرثون بضرورة مساهمتهم في الأعباء العامة وتوزيع العبء الضريبي بين كل فئات المجتمع بالنظر إلى حالتهم المالية ومداخلهم التي على أساسها يتم تحديد مقدار الضريبة الواجبة الدفع، بشكل يضمن حماية الفئة الضعيفة في المجتمع وتحميل المكلفين الذين من خلال ما سبق يتضح لنا أن للرقابة الجبائية أهمية خاصة في المجال الجبائي، بإعتبارها المقوم لتصرفات المكلفين بالضريبة الذين قد يخالفون القانون الضريبي ويتملصون عن دفع الضرائب، مما يسمح للإدارة الضريبية للتدخل من أجل إتخاذ إجراءات التحقيق وإعادة تقويم الضريبة الواجبة الدفع بشكل يضمن الفئة في المجتمع وتحميل المكلفين الذين هم في وضعية مالية جيدة بضرائب حسب دخلهم السنوي.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للرقابة الجبائية أهمية خاصة في المجال الجبائي بإعتبارها المقوم لتصرفات المكلفين بالضريبة، مما يسمح للإدارة الضريبية للتدخل من أجل إتخاذ إجراءات التحقيق وإعادة تقويم الضريبة الواجبة الدفع.¹

¹- مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية و الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص،152.

المبحث الثاني : مدخل عام للإدارة الإلكترونية ، سبل عصنة الإدارة الجبائية :

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية التي أخذت تشغل حيزا واسعا من حاضر العمليات الإدارية ومستقبلها، ولكن تطبيقها يتطلب وعيا وإدراكا لطبيعة التحول و ضرورته، إضافة إلى توافر المتطلبات الإدارية، التقنية، البشرية، والمالية في بيئة المؤسسة الداخلية لتتلاءم مع ظروف البيئة المحيطة وطبيعتها المتطورة باستمرار.

وتطبيق الإدارة الإلكترونية في إنجاز العمل الإداري من تخطيط،تنظيم توجيه، رقابة، وإتخاذ قرارات تعد فرصة متميزة تضفي صبغة الجودة على أعمال ونشاطات المؤسسة المختلفة، الأمر الذي بدوره يمكنها من تحسين أدائها وتحقيق أهدافها وتوفير المعلومات في الوقت المناسب بأقل جهد،وقت، وتكلفة،وهو ما أسفر عن تغيير العمليات التقليدية للإدارة حيث تحولت إلى عمليات إلكترونية تتمثل في التخطيط الإلكتروني وإتخاذ القرارات الإلكترونية، وفي هذا الإطار يلاحظ أن الإدارة الحديثة تأثرت بهذا التقدم في التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وأخذ التحول من الأساليب التقليدية في الإدارة إلى الأساليب الإلكترونية سمة أساسية في العمل الإداري.

المطلب الأول : الإدارة الإلكترونية:(الإدارة الإلكترونية و خصائصها ، أهداف الإدارة الإلكترونية و عناصرها ، وظائف الإدارة الإلكترونية.)

يمر العالم اليوم بمرحلة تموج بتحولات جذرية عميقة وشاملة في كافة المجالات، مرحلة تتكسر فيها القيود وتلغى الحدود وتنتفتح الأسواق وتشتعل المنافسة، ويتعاضد فيها دور¹ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لعبت دورا أساسيا في إحداث هذه التحولات وأهمها التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا الفصل.

تعريف الإدارة الإلكترونية:

وضع العلماء أكثر من تعريف للإدارة الإلكترونية منها:

الإدارة الإلكترونية منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى الإلكتروني، وذلك بالإعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في إتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت التكاليف .
-الإدارة الإلكترونية منظومة إلكترونية تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بوساطة التقنيات الحديثة.

¹- الدكتور احمد فتحي الحيت، مبادئ الادارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2015-1436، ص، 22.

الإدارة الإلكترونية هي الإستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى مكتبة ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.

الإدارة الإلكترونية هي المظلة لنماذج الأعمال الإلكترونية المتعددة وتحتوي على أدوات لنقل المعلومات وتبادلها إلكترونيا، ويضيف أن الإدارة الإلكترونية تؤكد على الموازنة بين عمل المنظمة وتكنولوجيا المعلومات مع بعضها البعض والقدرة على إيصال الخدمة الآمنة وتوافرها وإنجازها في الوقت المحدد.

-الإدارة الإلكترونية هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والأخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة .

الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية.

و يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها استخدام شبكة الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف

الإدارة في منظمات الأعمال لتحقيق أهدافها.¹

¹- الدكتور احمد فتحى الحيت، مبادئ الادارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2015/1436، ص، 22.

ثانيا : خصائص الإدارة الإلكترونية :

تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة واسعة من الخصائص والسمات الجديدة التي لم تكن متاحة في نمط الإدارة التقليدية، وإن كان للتقنية دور بارز في ظهور هذه الخصائص فالحقيقة المؤكدة أن الإدارة الإلكترونية لم تتوقف عند البعد التكنولوجي وإنما تجاوزت ذلك إلى مسألة عصرنه الإدارة وتطوير خدماتها. ويمكن عرض أبرز خصائص الإدارة الإلكترونية فيما يلي :

1. المرونة: تعتبر المرونة الفائقة والتحرر من قيود الزمان والمكان السمة الأولى والأساسية للإدارة الإلكترونية وهي التي تساهم في تكوين باقي السمات المميزة لها، فالإدارة الإلكترونية تتعامل في كل وقت ومن أي مكان وتتخذ القرارات في مختلف مجالات النشاط متحررة من قيود الوقت والمسافة.

2. الكفاءة و الفعالية : لعل أبرز ما تتميز به الإدارة الإلكترونية هو الكفاءة العالية في إنجاز الأعمال وأداء المهام بدقة وفعالية أكبر عن طريق الإستثمار الأمثل للتقنيات المتاحة والعقول الرقمية المدربة والخبرة، فتطبيق الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى تحويل اليد العاملة الزائدة عن الحاجة إلى طاقات إيجابية يمكن توظيفها لخدمة أهداف المنظمة من خلال إعادة تأهيل الموارد البشرية وتكييفها للمشاركة في أداء وظائف المنظمة بأعلى درجات الجودة والفعالية الممكنة معتمدة على مختلف التكنولوجيات المتطورة وهو ما يساهم في النهاية في التقليل من الأخطاء الروتينية في أداء الأعمال إلى أبعد حد ممكن مقارنة على ما هو الحال في نمط الإدارة التقليدية.¹

¹ - جمال عبد الرحيم درير، الإدارة الإلكترونية منظومة تقنية وبشرية متكاملة، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020، ص، 58.

3. عدم التقيد بالزمان و المكان:

من خصائص الإدارة الإلكترونية إذا ما تم تعميمها أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم ، فهي لا تتقيد في عملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الأنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة في الشوارع، كما أن وصلات شبكاتها الداخلية ليست في حاجة إلى مباني ضخمة لإستيعاب موظفيها ومكاتبها وإنما مكان صغير محدود يكفي لإستيعاب بعض أجهزة الحاسوب محلهم.

4. التواصل الدائم مع أفراد الجمهور:

إن إلغاء الحدود الزمنية والمكانية يعطي للمنظمة إمكانية البقاء على إتصال دائم مع عملائها والمستفيدين من خدماتها على مدار 24 ساعة يوميا وطيلة أيام السنة ويجعلها قادرة على تأمين مختلف الإحتياجات الإستعلامية والخدمية للمستخدمين والمستفيدين من وجودها.¹

5. إدارة معلومات بدل الإحتفاظ بها:

لا تقوم الإدارة الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمستخدم إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية، كما تهتم بإدارة الملفات وليس الإحتفاظ بها في أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا أن الإدارة الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات بل تضمن لها وسائل الحفظ الآمنة، لكن تلك الملفات تتحول إلى معلومات تحتفظ بها الإدارة على شبكتها الإلكترونية، فمنظومة الإدارة الإلكترونية تعتمد على الأرشفة التلقائية للمعلومات وتعمل على

¹ - الدكتور جمال عبد الرحيم درير، مرجع سبق ذكره، ص، 59.

جمع البيانات مرة واحدة من أجل إستخدامات متعددة ومن ثم تقوم بتنظيمها وتسويتها ومعالجتها، وتسهل الرجوع إليها وإستغلالها في الوقت المناسب وبأحسن طريقة مايسمح بتحقيق أهداف المنظمة حيث يتم إستدعائها، حيث يقوم صاحب تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاز إلى تلك المعلومات، فعلى الرغم من الوضوح والشفافية الذين تتمتع بهما الإدارة الإلكترونية إلا أن هذا لا يطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات.¹

6. السرية و الخصوصية :

تمتاز الإدارة الإلكترونية بقدرتها على إيجاد نوع من السرية والخصوصية لمعلوماتها المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاز إلى تلك المعلومات ، فعلى الرغم من الوضوح والشفافية الذين تتمتع بهما الإدارة الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، إذ أن قدرتها على الإخفاء والسرية أعلى ولديها أنظمة منع الإختراق مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها وملفاتها المحجوبة أمرا بالغ الصعوبة.

7. الرقابة المباشرة والآنية:

تتسم الإدارة الإلكترونية بقدراتها العالية على القيام بمراقبة مختلف أعمالها وأنشطتها بشكل مباشر وفي الوقت التالي بالإعتماد على ما تقدمه التكنولوجيا في هذا الشأن وتصبح المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية غير مجبرة على إنتظار المذكرات وتقارير المتابعة والتقييم التي يرفعها الموظفون إلى الإدارة العليا بما تتميز به تلك

¹- الدكتور جمال عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص،60.

المذكرات والتقارير من ضعف الشفافية وقلة المصادقية فضلا عن البطء الواضح في إعدادها وإرسالها ومراجعتها وتقييمها ومن ثمة إتخاذ القرارات المناسبة.¹

8. تشتت الحدود الجغرافية والتنظيمية :

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يوفر إمكانية توزيع موظفي المنظمة على مناطق جغرافية مختلفة ويمكن أن يعملوا على مدار 24 ساعة يوميا، وبذلك لم يعد الموظفون يلتزمون بالبنية المنظمة ذاتها كما هو الحال في بيئة الأعمال التقليدية، فكل فرد له وظيفة محددة بعناية يتحرك لتنفيذها من دون الحاجة للعودة إلى التنظيم الهرمي الموجود في الإدارة التقليدية، حيث تمتاز الإدارة الإلكترونية بكونها تتيح فرصة التحول من تلك الهياكل التنظيمية التقليدية المبنية على أساس التدفقات المعلوماتية وتتمتع بالتواصل والإندماجية.

9. الإيقاع السريع :

إن كل السمات السابقة تعبر عن منظومة متكاملة تتفاعل من خلالها كل أجزاء المنظمة الواحدة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المنظمات المختلفة من ناحية ثانية لإحداث الفارق الجوهرى في أداء الإدارة الإلكترونية التي يميزها عن نموذج الإدارة التقليدية وهو الإيقاع السريع والإنجاز الباهر لنتائج غير عادية في السوق ولصالح جميع أصحاب المصلحة.

¹ - الدكتور جمال عبد الرحيم درير، مرجع سبق ذكره، صص، 61/60.

ثالثا: أهداف الإدارة الإلكترونية:

إذا كان تحقيق عوامل النجاح لأي منشأة يتم بداية المشروع، فإن الأهداف هي المثمرة التي يجنيها المسؤولون في المنشأة في نهاية المشروع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرئية وفي خلال 24 ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية.
 - صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الإلكترونية.
 - تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وتكلفة مالية مناسبة.
 - إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.
 - تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية .
 - الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع و الابتكار.
 - زيادة حجم الإستثمارات التجارية.
- الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها. 1

¹ - إيمان احمد، الاتجاهات الحديثة في الادارة والحكومة الالكترونية، ابن النفيس، الطبعة الاولى 2021، ص، 29.

رابعا: عناصر الإدارة الإلكترونية :

-تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية هي:

- عتاد الحاسوب hardware

-البرمجيات software

-شبكة الإتصالات commincation network

-صناع المعرفة know ledgewonkers من خبراء ومختصين الذين يملكون البنية الإنسانية والوظيفة لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

- عتاد الحاسوب:

ويتمثل في جهاز الحاسوب وملحقاته، نظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي

الأجهزة في المؤسسات، فمن الأفضل للمؤسسة السعي إلى إمتلاك أحدث ماتوصل إليه صانعو العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين:

أ. توفير تكاليف التطوير المستمرة وتكاليف الصيانة.

ب. بملائمة العتاد للتطورات البرمجية.¹

¹- الاستاذ فريدكورتل، اسيا تيش سليمان، جامعة سكيكدة-الجزائر، الادارة الالكترونية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى 2015، ص، 49.

وعموما تتمثل الأجهزة الملحقة في: وسائط التخزين، الطابعات، عارض المعلومات، أجهزة البصمة الإلكترونية، أجهزة التصوير الرقمية، إلى ما يعبر حصره من الأجهزة الملحقة التي تحتاج إليها الإدارة على اختلاف طبيعة عملها، وما يلزم لذلك العمل .

وللحاسوب مزايا عديدة جعلته يتمتع بأهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية نذكر منها:

- الدقة العالية في الحصول على النتائج.
- السرعة الهائلة في معالجة البيانات .
- القدرة على تخزين البيانات وإسترجاعها وقت الحاجة.

برامج الحاسوب :

وهي المكونات غير المادية للحاسوب، عبارة عن تعليمات منظمة، خطوة خطوة، تصدر أوامر للمكونات المادية للحاسوب (hardware) لإنجاز العمليات المختلفة، وتختار كل إدارة برامج الحاسوب التي تناسبها من بين آلاف البرامج الحاسوبية، هذه الأخيرة تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:¹

¹- الاستاذ فريد كوتل، اسيا تيش سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، 50.

✓ برمجيات نظم التشغيل:

وهي البرامج التي يتم تحميلها على معظم أجهزة الحاسوب التي يبدأ تشغيلها من أجل إدارتها،
والمستخدم حاليا هو windows .

✓ البرمجيات التطبيقية : وتنقسم إلى:

أ. برامج عامة: وهي البرامج التي يتم تحميلها على معظم أجهزة الحاسوب التي يبدأ تشغيلها مثل
(word,excel,powerpoint) والبريد الإلكتروني.

ب. برامج خاصة: وهي مجموعة البرامج التي تعمل على أداء مهام وواجبات معينة وتصمم من قبل
مبرمجي الحاسوب بإحدى لغات البرمجة وذلك حسب الحاجات الخاصة للمؤسسة.

- شبكة الإتصالات :

تعتبر الشبكات عنصرا مهما وأساسيا في تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومما زاد من أهميتها إنتشار إستخدام
الحاسوب في مختلف المجالات بغرض تحسين أداء العمل وزيادة كفاءة الأعمال وسرعتها، ويتطور ذلك الإنتشار
وبزيادة ذلك الإستخدام إزدادت الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات داخل المؤسسة الواحدة أو بين
المؤسسات وبعضها.¹

¹- الاستاذ فريد كورتل، اسيا تيش سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، 51.

والشبكة هي مجموعة من الحواسيب مرتبطة ببعضها البعض والتي تسمح لمستخدميها بمشاركة الموارد المتاحة "برمجيات، طابعات، ... الخ". وتبادل المعلومات فيما بينها.

وللشبكات أشكال مختلفة ناتجة عن التطور في مجال التكنولوجيا، ومن أهم أنواع الشبكات المستخدمة في مجال التكنولوجيا، ومن أهم أنواع المستخدمة في مجال الإدارة الإلكترونية ما يلي:

▪ شبكة الإتصال المحلية (lan : localarea.network):

هي شبكة إتصالات تربط مجموعة من الحواسيب ببعضها البعض في مجال جغرافي محدود، كأن يكون مبني لمؤسسة أو طبقا رئيسيا فيها، وذلك بما يتيح لهذه الحواسيب تشارك موارد الشبكة من مكونات مادية وبرمجيات وتبادل البيانات و المعلومات .

▪ شبكة إتصالات الأنترنت: (ixstranet)

وهي الشبكة الخاصة للمؤسسة التي تستخدم تكنولوجيا الأنترنت ويقتصر التعامل بها على موظفي المؤسسة، بحيث لا يمكن لغيرهم الدخول إلى مواقع الشبكة، وتوفر شبكة الأنترنت للإدارة الإلكترونية العديد من المزايا نذكر منها:¹

¹ - الاستاذ فريد كورتل، اسيا تيش سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، 52.

- أ. الإقتصاد في التكاليف: من خلال التشارك في إستخدام البرمجيات وبض الموارد المادية الممكن ربطها بالشبكة كالطابعات، وأجهزة التخزين وغيرها.
- ب. مشاركة الملفات بحيث يستطيع المستخدمون الوصول إليها من كافة الحواسيب المربوطة بالشبكة.
- ج. كفاءة وسرعة الإتصالات.
- د. توفير خدمة البريد الإلكتروني، وخدمة الحوار في الوقت الحقيقي.

شبكة الإتصالات الإكسترانت(extranet)

هي عبارة عن شبكات أنترنت داخلية توسعت وإمتدت خدماتها إلى مستخدمين خارجيين مخولين من خارج المؤسسة بأن يكون لهم وصول وإستخدام محدد إلى شبكات المؤسسة الداخلية، كالموردين والزبائن والشركاء.

-وتوفر شبكة الإكسترانت للإدارة الإلكترونية مزايا عديدة نذكر منها:

- أ. تسهيل عملية الشراء في المؤسسة.
- ب. متابعة الفواتير.
- ت. خدمة التوظيف.
- ث. توزيع البضائع.¹

¹- الاستاذ فريدكوتل، اسيا تيش سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، 53.

- شبكة الإتصالات الأنترنت: (internet)

وهي شبكة معلومات عالمية تضم مجموعة من الشبكات منتشرة بجميع أنحاء العالم ،وتعد شبكة الأنترنت هي العصب الرئيسي و محور الإرتكاز الذي تنهض عليه وتتمحور حوله البنية الأساسية للإدارة الإلكترونية.

-ولشبكة الأنترنت أهمية كبرى في بناء عالم الإدارة الإلكترونية لإعتبارات مهمة نذكر منها:

-إن شبكة الأنترنت هي أم الشبكات (exstranet ,intrnet, lan)

-تعتبر شبكة الإنترنت قاعدة الإنطلاق التقنية للإدارة الإلكترونية.

-شبكة الإنترنت هي وسيلة الإدارة الإلكترونية للولوج إلى سوق الكوني والإندماج في أنشطة الأعمال الكونية لتلبية إحتياجات الزبائن والمستفيدين في كل زمان ومكان .

-تعتبر شبكة الأنترنت أساس خيارات تطوير تكنولوجيا الإتصالات والشبكات وتحويل المؤسسات الإقتصادية

إلى مؤسسات مرنة ومفتوحة تستند إلى المعرفة.¹

¹- الاستاذ فريد كورتل ،الدكتورة اسيا دريش سليمان، مرجع سبق ذكره،ص،54.

صناع المعرفة:

وهم العاملون في حقل المعرفة من تقنيين، ومبرمجين، ومحليي النظم، والمديرين لقواعد البيانات والمختصين في تكنولوجيا الإتصالات والشبكات ومهندسي المعرفة، والمطورين لبرامج التطبيقات وكل من له علاقة مع المعرفة إنتاجا وتخزيناً وتوزيعاً ويقوم صناع المعرفة بأداء التالي:

- إستخدام الحواسيب للعمل أينما يتواجدون وفي أي وقت يرغبون العمل فيه.
- تطوير تطبيقات قواعد البيانات ومستودعات البيانات لحفظ المعلومات .
- إنشاء شبكات الحواسيب، التي تسمح للوحدات الإدارية تطوير وحفظ تطبيقاتها.
- إنشاء مواقع شبكة ويب، حتى يمكن مساعدة العملاء في طلب السلع والخدمات.

توفير إمكانيات الوصول إلى معلومات لمن يحتاجها، ليتمكن من إتخاذ القرارات الصحيحة وحتى تكلل الجهود المبذولة نحو التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية، فإنه يتوجب إرساء البنية التحتية الضرورية لتطبيق هذا الأسلوب.¹

خامساً: وظائف الإدارة الإلكترونية:

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط جديد من أنماط الإدارة، ترك آثاره الواسعة على المنظمات ومجالات عملها خاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وظائفها الرئيسية منها:

1. الانتقال من منظومة المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية.

¹ - الاستاذ فريد كورتل، الدكتورة اسيا تيش سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

2. الإنتقال من نظم المعلومات المحسوبة المستقلة إلى منظومة المعلومات المحسوبة الشبكية.

3. الإنتقال من نظم المعالجة بالدفعات إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية تطورا نوعيا لنظم المعالجة

بالدفعات التقليدية التي لم تعد تتناسب والطبيعة المتغيرة والسريعة للأعمال التي تتطلب تحديثا مستمرا للبيانات وإنتاجا مستمرا للمعلومات.

4. العمل من خلال الشبكات ،حيث تعمل الإدارة الإلكترونية في المنظمة الحديثة من خلال ربط

نظم المعلومات بتقنيات الإتصالات المهمة مثل شبكة الأنترنت والإكسترنات.

5. تحول المنظمات من الهياكل المركزية إلى الهياكل المرنة البيئية.¹

المطلب الثاني: اطار عصرنه الادارة الجبائية الجزائرية(خطوات إصلاح الإدارة الجبائية

الجزائرية،تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري،أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية.)

تأثرت الإدارة الجبائية بإعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الإقتصادية التي عرفتھا الجزائر

خلال تلك الفترة، في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنه هياكلها، وقصد تحقيق هذه

الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية.

¹- يوسف محمد يوسف ابو امونة،واقع ادارة المواد البشرية الكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية-قطاع غزة قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال،الجامعة الاسلامية،غزة،2009،ص،54.

أولاً: خطوات إصلاح الادارة الضريبية:

يأتي برنامج إصلاح وتطوير الضريبة في سياق الإصلاحات الضريبية التي شرع فيها من قبل، وفي إطار عصرنة الإدارة العمومية وقد أطلقت السلطات العمومية برنامج لإصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية الذي إرتكز برنامجه على محورين أساسيين هما:

1. إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية:

عرفت الإدارة الضريبية إصلاح شامل لهياكلها الجبائية توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات مؤسسات المراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في الشباك.¹

1. 1- مديريات كبريات المؤسسات :

-يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2002. في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية والعملية وتقوم مديريات كبريات المؤسسة بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة لضريبة أرباح الشركات وتتكفل جبائيا بالتسيير والفحص والتحصيل بالنسبة للشركات الإجتماعية والشركات العاملة في ميدان المحروقات والشركات الخاضعة لضريبة أرباح الشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج وتتكفل هذه المديرية ب:

-تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.

-توسيع طرق الطعن.

1- الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ألقسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد17- جانفي 2017،ص67.

-تحديث وتبسيط الإجراءات ووضع جهاز متكامل لتسيير المعلوماتي للضريبة.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

1. 2- المراكز الضريبية:

-تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية

وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.¹

1. 3- المراكز الجوية الضريبية:

-يمثل إطلاق المركز الجوي للضرائب مرحلة الإنتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات

تسييرها، الذي تم الإنطلاق فيه سنة 2006 من خلال إفتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل ذلك لمراكز الضرائب.

-تعتبر المراكز الضريبية الجوية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصريا

بتسيير الملفات وتحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الوحيدة الجرافية.²

2. إدخال تكنولوجيا المعلومات:

يعتبر إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج

التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول

¹ - مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية - المجلد 14 العدد.01، السنة 2020، ص،463.

² - المرجع نفسه ،ص،471.

الإلكتروني للنظام المركزي وبالفعل قامت الإدارة الضريبية بالإستعانة بمكتب إستشارة أجنبي إسباني قصد إقتناء

ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور.

-تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.

-ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الإتصالات المناسبة.

-ضمان الحماية للمعطيات العامة للضرائب الدعامة في مجال التكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ

أهدافها.¹

3. رقمنة الإدارة الضريبية:

إن وضع حيز التطبيق إدارة إلكترونية مؤسسة على إستخدام تقنيات الإعلام الآلي والإتصال تسمح

بتكثيف جميع أساليب العمل مع الممارسات العالمية لإستراتيجية المؤسسات لمواجهة العولمة وكذلك تلبية

للمخطط التنظيمي الجديد للإدارة الضريبية الذي عرق إحداث هياكل جديدة كمديرية كبريات المؤسسات

والمراكز الضريبية وزيادة وإتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب إمكانيات مادية وعصرية.

وفي هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي

إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص فيما

يلي:

¹ - مجلة البحوث الاقتصادية وادارية، مرجع سبق ذكره، ص، 482.

تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين المصالح الإدارية الجبائية لتعزيز لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف الإدارة الجبائية كل حسب إختصاصه من وراء ذلك إلى إختفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.¹

ثانيا: تقييم حصيلة الإدارة الضريبية:

تهدف الإصلاحات الضريبية المطبقة في الجزائر إلى زيادة الحصيلة الضريبية بالنسبة لإيرادات الجباية العادية التي أهملت لفترة طويلة بدل التركيز على الجباية البترولية لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر عديدة تجعل ميزانية غالبية الدول النفطية مرهونة بتقلبات أسعار الخام في الأسواق الدولية. ولعل الإصلاحات الضريبية التي مست الجباية العادية في الآونة الأخيرة لدليل على ذلك وهذا من خلال إصلاح النظام والإدارة الضريبية وإحداث مجلس وطني يسهر على الإعداد والتفكير في السياسات والإستراتيجية الجبائية في المستقبل كما يجري حاليا في ظل الإنخفاض الحاد في أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة، التفكير في إمكانية إحداث وزارة للجباية قائمة بحد ذاتها وهو ما نادى به من الخبراء في هذا المجال.

ثالثا: أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية:

يقيم التطور الحديث الذي طرأ على علم الإدارة فيما يتعلق بكيفية تطوير الجهاز التنظيمي والعلاقات داخل التنظيم بالطريقة التي تمكن من تحقيق أهدافها المسطرة بكفاءة عالية.

¹-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،مرجع سبق ذكره،ص،71.

1/ بناء إدارة ضريبية عصرية:

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والإنكباب عليه لعقلنته فكما أن لكل زمن رجاله ونساءه فإن كذلك لكل زمن مؤسساته، والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها وأن وقت تجديدها وإستبدالها بأخرى ستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة.

كما أن إصلاح الإدارة الجبائية، يجب أن يبقى ورشا مفتوحا للإستجابة إلى المتطلبات الجديدة للفئة العريضة من الملمزين وإستعاب الوسائل الجديدة التي تمكن من تحسين أداء الإدارة الجبائية.

وهذا الورش يجب أن يشمل كل مجالات تدخل الإدارة الضريبية ومن أهم مجالات هذا الإصلاح:

1. فضل إدارة المنازعات الجبائية عن مصلحة الوعاء:

حتى لا تكون الإدارة المكلفة والفصل في المنازعات الجبائية طرفا وحكما في نفس الوقت ذلك أن عملية الفصل من شأنها أن توفر عنصر الحياد وسرعة البث في الملفات الضريبية.

وضرورة تنوير الملمزم بحقوقه وواجباته الضريبية وكيف يتم إحتساب المادة الخاضعة للضريبة والإقتطاعات التي تخضع لها ومتى يتم الإستفادة من الإعفاءات التي يتمتع بها الملمزم والدور التنموي الذي تقوم به الضريبة في المجتمع.¹

2. تحديث وسائل عمل الإدارة الضريبية:

—من الأوراش التي يجب أن تهتم بها الإدارة العامة للضرائب لتفعيل دور الإدارة الضريبية في علاقتها بالملمزم، ضرورة الإهتمام بالتجهيزات المادية وتطوير نظام المعلومات.

- يتطلب ضرورة تفعيل الإدارة الإلكترونية تحقيقا للسرعة والدقة في إنجاز المهام وتنفيذ العمليات وذلك عبر التقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية وما يتعلق بها من عمليات.

3. تنمية وتأهيل الموارد البشرية للإدارة الجبائية:

إن إصلاح إداري يؤسس على رؤية إستراتيجية لا يمكن قيامه إلا إذا إعتد في أولى أولويات تمشين العنصر البشري، فقيادة التحديث وتكرسي العصرية وتحقيق التنمية الإدارية لن يتم إلا بتوافر الكفايات الإدارية العامة للدولة.¹

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الجبائية دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية وتعد طرفا لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه، فكل مؤسسة إقتصادية كما لها إلتزامات مالية إتجاه دائئنها، لها إلتزامات جبائية إتجاه إدارة الضرائب، وهذه الإلتزامات الجبائية ليست مجرد مبالغ مالية تسددها المؤسسة فحسب بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرق والإجراءات الجبائية والمحاسبية لها أثر على كم ونوع المعلومات المنتجة من قبل كل مؤسسة.

وبما أن الإدارة الجبائية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نجاح النظام الضريبي أو فشله من خلاله نجاح أو فشل السياسة الضريبية للدولة، لذلك فإن أي تحرك جاء لإحداث تغيير جذري وشامل لهذا النظام لا بد أن يشمل التنظيم الإداري المتمثل في الإدارة الجبائية.

الفصل الثاني

معرفة الإدارة

الجبائية

تمهيد

في إطار الإصلاحات العميقة التي تسعى الجزائر لتطبيقها نجد من أهمها عصرنة الإدارة الجبائية لذا قامت الحكومة الجزائرية بتبني مشروع إصلاح شامل للنظام الجبائي من أجل مواكبة التطورات العالمية من أجل الرفع من الحصيلة الجبائية لمواجهة لإنخفاض أسعار البترول و الاستغناء التدريجي عن الجباية البترولية يقدم هذا البحث مساهمة متواضعة في تقييم الإصلاحات الجبائية في الجزائر و تقييم مشروع عصرنة الإدارة الجبائية مع دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي كنموذج لذلك

المبحث الأول: التدابير التنظيمية لتحسين الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة.

في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية وتحولها إلى إدارة إلكترونية، سيكون هناك إقبال أكبر على عمليات التصريح الجبائي في إطار تسهيل إجراءات الرقابة الجبائية، ونظرا لتبني مسعى مرجع نوعية الخدمة الذي يعمل على تحسين جودة الخدمة الجبائية، ستكون هناك شفافية أكبر في التعامل، ومن ثم تعزيز العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، مما سيسهل ويزيد من فعالية الرقابة الجبائية في إطار الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي أقرها المشرع الجبائي.

المطلب الأول: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب:

التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية وتطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الضريبي وتفاذي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية في ظل الخدمات والتسهيلات التشريعية التي أقرها المشرع الجبائي سواء للمكلف بالضريبة أو للإدارة الجبائية.

دور النظام المعلوماتي في ترقية نوعية الخدمة الجبائية:

إن التحولات الحالية في مخطط النظام الجبائي والتنظيم الإداري وكذا تطور تكنولوجيا الإعلام هي في حاجة إلى وضع نظام معلومات جدي يقترب من مرحلة التقارب (النموذج الأولي ودراسات المناهج

الكبرى) حيث أن المبادئ التوجيهية والأهداف الإستراتيجية تكمن في:¹

-تحسين مفهوم المادة الجبائية.

- تقديم خدمة أفضل للمكلفين بالضريبة والشركاء.

¹ - مجلة دراسات جبائية، العدد 12/ جوان 2018، ص، 39.

يتطلب التنظيم الجدي للمديرية العامة للضرائب اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بقرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية، تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير والنجاعة، ويمكن إنجاز إمتيازات نظام المعلومات الجبائية فيما يلي:

بالنسبة للإدارة الجبائية:

- التشغيل الآلي الكلي لمجموع الإجراءات الإدارية بدءاً من إستقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.¹
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنق الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشراقية والتحليلية وإتخاذ القرارات.

¹ - مجلة الدراسات جبائية العدد 12/ جوان 2018، ص، 39.

• تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

• دور النظام المعلوماتي في تفعيل الرقابة الجبائية:

يهدف برنامج النظام المعلوماتي إلى إرساء إدارة إلكترونية تجعل من نشاط الإدارة الجبائية آلي وغير

مادي، فمن الناحية التقنية يتطلب تحقيق هذا الهدف وضع شبكة معلوماتية يتم من خلالها جعل

الخدمات الخاصة بالإدارة في تناول المكلفين بالإدارة بمعنى آخر يتعلق الأمر بوضع قنوات إتصال متميزة

بين الإدارة ومحيطها مرتكزة حول المفاهيم الجديدة للتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال، وفي هذا

الإطار فإن النظام المعلوماتي يهدف إلى:

- أتمنة الإجراءات والمهام المكررة والتي تكون شاقة ومتعبة في المعالجة اليدوية في أغلب الأحيان.

- تخفيض الحد من مخاطر الأخطاء أثناء إدخال البيانات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين

بالضريبة.

- إنشاء واجهات مع هيئات عمومية أخرى في إطار البحث عن المعلومة.

- توفر المعلومات في الوقت الحقيقي لصانعي القرار¹.

- إمكانية تتبع أفضل للمعلومات حول المكلفين بالضريبة.

- إعداد برنامج التحقيق في المحاسبة على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقيق منها.

- إتصال مراقب للمستخدمين في قواعد البيانات للمكلفين بالضريبة.

¹ - رماح للبحوث والدراسات العدد 37/أكتوبر 2019، ص، 247.

توجيهات النظام المعلوماتي:

بعد التحول من نظام معلوماتي كلاسيكي إلى نظام معلوماتي متطور، نتيجة لظهور الابتكارات المقدمة في السوق المعلوماتية، وبالأخص إدارة المحتوى وطرق الوصول وكذا تأمين المعلومة، وفي هذا الإطار يتجه نظام المعلومات إلى:

• إدارة المحتوى:

- معلومة إلكترونية مهيكلة في تنوعها بدءاً من إنشائها إلى غاية توثيقها.
- وصول أفضل للبيانات والمعلومات، بالإضافة إلى بحث سهل وسريع في إطار تعاوني.
- تسيير دورة حياة المعلومات التي قاربت إلى نهايتها (المحافظة عليها، تبادلها، إرسالها أو تحريبها).
- حماية الملكية الإبداعية لتجنب التسربات المحتملة.

• تأمين المحتوى:

حماية الهوية والمعطيات من خلال اعتماد أساليب مصادق عليها لبناء الثقة المتبادلة وكذا سرية المعلومات الشخصية.

- تسيير المعارف وتوضيح المسؤوليات، تسيير المخاطر من خلال تعزيز تأمين المعلومات.

دور النظام المعلوماتي SAPTRM في تفعيل الرقابة الجبائية:

يتكون النظام المعلوماتي من جانبين أساسيين، الجانب التقني والجانب الوظيفي للحل، كالاتي:

- الجانب التقني: يوجد مشروع من نوع ERP يستخدم كحل برنامج يعتمد على تكنولوجيا SAP¹.
- الجانب الوظيفي: (SAPTRM) تم تصميمه لدعم إحتياجات العمل الخاصة بالإدارة الجبائية، كما يتضمن أيضا جانبا إضافيا لصنع القرار يسمح بالقيام بالتحليلات ولوحات القيادة.
- يتكون النظام المعلوماتي من 08 عمليات كلية، تتمثل في: القيادة، إدارة العلاقات مع المكلف بالضريبة، إدارة ملف المكلف بالضريبة، إدارة الوعاء، التصفية، التسديد والتحصيل إدارة الطعون والمنازعات، أما على مستوى الرقابة الجبائية فإنه يتضمن العمليات الثلاثة التالية: البحث عن المادة الخاضعة للضريبة، إعداد برامج الرقابة الجبائية والقيام بالمراقبات الجبائية وحفظ الملف، أما فيما يتعلق بأنواع المراقبات تتمثل في:
- الرقابة على الوثائق التي تقوم لها كل من DGE, CDI, SRV.
- الرقابة لعين المكان (التحقيقات العامة والمراقبات المصوبة) لقوم بها: CDI, DGE.
- مراقبة المعاملات العقارية (على حقوق التسجيل) تقوم بها كل من: DWI, CPI.
- التحقيق الجبائي المعمق حول الوضعية الجبائية الشاملة، تقوم بها: DIW.
- المراقبات في إطار الفرق المختلطة، تقوم بها: DIW².

¹ - اماح للبحوث والدراسات العدد 37 اكتوبر 2019، ص، 248.

² - اماح للدراسات و البحوث، مرجع سبق ذكره، ص، 249.

المطلب الثاني: إستراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة:

تركزت حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية، منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية وبعقد يتقيدان به في هذا الصدد يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الإطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة.

- كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية.

1. الأبحاث الجبائية الخارجية:

إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخيره في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، ولهذا الغرض ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الإطلاع (المواد من 44 إلى 68 من قانون الإجراءات الجبائية.) وحق إجراء التحقيق (المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002.) وحق المعاينة (المادة 74 من قانون المالية 2002).¹

2. عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:

- تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية لمديرية الأبحاث و التدقيقات إلى تحليل المخاطر (Analyse des Risqués) لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الإحتيالية، ويرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على أدوات ذات

¹ - مجلة دراسات الجامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر - مجلة دولية محكمة-1112-4652-ISSN، ص، 312.

مصدقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية، وتحليل المخاطر، وبالإضافة إلى هذه الأدوات تستند الإدارة الجبائية على إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات من أجل عقلنة برمجة الرقابة الجبائية.

3. تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:

وضع إستراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في إختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب عملية المراقبة العامة للمحاسبة ورهانات مالية كبيرة والتحقيق المصوب على وجه الخصوص.

4. تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:

تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية، من حيث وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.¹

¹ - مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط-الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص، 312.

إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:

هو مركز إهتمام الإدارة الجبائية إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح

الرقابة الجبائية من جهة، وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى، وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات

تكوينية أنجح.¹

¹ - مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط-الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص، 312.

المبحث الثاني: الهيئات الجبائية المكافئة بالرقابة الجبائية في الجزائر

المطلب الأول : الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية

الفرع الأول: الأجهزة المركزية:

على المستوى الوطني توجد مديرتين للرقابة الجبائية هي:

-مديرية البحث والمراجعات.

-مديرية كبريات المؤسسات.

أولاً: مديرية البحث والمراجعات: **DRV**

هي مصلحة مركزية لها صلاحيات وسلطات على المستوى الوطني وتتضمن (03) ثلاث مصالح

جهوية للبحث والمراجعات (SRV) وأربع (04) مديريات فرعية، حيث نص المادة من المرسوم التنفيذي

رقم 95-55. المؤرخ في 15-02-1995. المعدلة والمتممة بموجب المادة من المرسوم التنفيذي 98-

228. المؤرخ في 13-07-1998. على إحداث مديرية البحث والمراجعات تتبع المديرية العامة

للضرائب.

- تتضمن مديرية البحث والمراجعات المديرية الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية للتحقيقات والبحث عن المعلومات الجبائية.

- المديرية الفرعية للبرمجة.

- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.

- المديرية الفرعية و الإجراءات.¹

ثانيا: مديرية كبيرات المؤسسات:

تتكون من 05 مديريات فرعية هي:

-المديرية الفرعية لجباية المحروقات.

- المديرية الفرعية للتسيير.

- المديرية الفرعية للوسائل.

- المديرية الفرعية للرقابة والقوائم.

- المديرية الفرعية للمنازعات.

الفرع الثاني: الأجهزة الجهوية:

تتمثل في كل من:

-المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات.

- المديريات الجهوية للضرائب.

- المراكز الجهوية للأعلام والوثائق.

أولا: المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات:

تتمثل في 03 مصالح جهوية وتكلف المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات على الخصوص بما يأتي:

- تنفيذ برامج البحث ومراقبة الأشغال المتعلقة بها، وتقوم بتقييمها الدوري.

¹ مرسوم تنفيذي 98-228 المؤرخ في 13/07/1998، والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية ج.ر عدد51 لسنة1988 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95.55 المؤرخ 15/02/1995.

- تنفيذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية والمدير العام للضرائب وكل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية.

- تطبق حق الإطلاع على الملفات التي تخضع لمجال إختصاص مديريتين ولائيتين للضرائب أو أكثر.

ثانيا: المديرية الجهوية للضرائب:

طبقا للمادة 02 قرار مؤرخ في 12/جوان 1998 الموافق ل 18 ربيع الأول 1419 الذي يحدد

الإختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وتنظيمها، وصلاحياتها على المستوى

الوطني يوجد 09 مديريات جهوية وهي: بشار، البليدة، الجزائر، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران،

وطبقا للمادة 12 من نفس القرار فإن كل مديرية تضم 04 مديريات فرعية

- المديرية الفرعية لتكوين.

- المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل.

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

- المديرية الفرعية للرقابة.

كما تتكون المديرية الفرعية للرقابة من 03 مكاتب هي:

- مكتب متابعة برامج البحث والتحقيقات الجبائية.

- مكتب تحليل تقارير التحقيقات الجبائية.¹

- مكتب مراقبة المنازعات.

¹ - مرسوم تنفيذي 98-228- المؤرخ في 13/07/1998، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: المراكز الجهوية للإعلام والوثائق:

نجد 04 مراكز جهوية توجد في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة، وكل مركز جهوي للإعلام والوثائق يتبع له عدد من المديريات الولائية للضرائب.

الفرع الثالث: الأجهزة المحلية:

أولا: المديرية الولائية للضرائب:

تلعب هذه المديرية دورا هاما في مجال الرقابة الجبائية على مستوى كل ولتية من ولايات الوطن.

تتولى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية مهمة تنفيذ برامج التحقيق، تتضمن 04 مكاتب:

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.
- مكتب البطاقات والمقارنات.
- مكتب المراجعات الجبائية.
- مكتب مراقبة التقييمات.

وتتكون من 05 مديريات فرعية طبقا للمادة 39 من القرار المؤرخ في 12 يوليو 1995 الموافق

ل18 ربيع الأول 1419.

- المديرية الفرعية للتحويل.
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للوسائل.

ثانيا: مفتشيات الضرائب:

وتحتوي على العديد من المفتشيات تختص بنوع من الضرائب:

✓ مفتشية خاصة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

✓ مفتشية خاصة بالضرائب غير المباشرة.

✓ مفتشية خاصة بالطابع والتسجيل.

وتنقسم إلى:

- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة.
- مصلحة جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين.
- مصلحة الجباية العقارية.
- مصلحة التدخلات¹.

ثالثا: مركز الضرائب:

يشكل المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصه وهم:

➤ المهن الحرة.

➤ المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والنظام المبسط.

¹ - المادة 12 من المرسوم التنفيذي 91.60 مؤرخ في 23-02-1991. الذي ينظم تحديد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ج.ر عدد 09 لسنة 1991.

المطلب الثاني: الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية:

الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية تتعلق هذه الأجهزة بتحسين وتقوية نظام الرقابة الجبائية

وتتمثل فيما يلي:

1. تقوية النظام الضريبي:

اعتمد مسار إصلاح الإدارة الجبائية بالنظام الجبائي الذي تم تعبيره جذريا من خلال تبسيطة وجيهة نحو

الأنظمة العصرية لفرض الضرائب في العالم، ومن أهم إجراءات تحسين النظام الضريبي مايلي:

● تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد، والذي تصنف وتتابع فيه كل

التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة.

● إنشاء التحقيق المصوب أو التحقيق الظرفي، الذي يعتبر أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل من التحقيق

المحاسبي .

● اكتشاف زيادة التشديد في العقوبات المفروضة على المكلفين بالضريبة المتهربين من دفع واجباتهم

الضريبية بشتى الطرق المختلفة.

2. عصرنة الإدارة الجبائية:

تتميز النظام الجديد للإدارة الجبائية بما يلي:

■ إنشاء ثلاثة هياكل كبيرة جديدة هي مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب والمركز الجوارى

للضرائب.¹

¹ -ولهي بوعلام،عجلان تاعايشي نحو إطار مقترحات لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة-حالة الجزائر-،ص،93.

- إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال ومديرية الإعلام والتوثيق من أجل تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.
- رفع كفاءة أعوان الإدارة الجبائية، ويتضح ذلك من خلال إعداد برامج لتكوين الموظفين وتحسين مستواهم، إضافة إلى زيادة عدد المراقبين الرئيسيين والمركزيين المتخرجين من المعهد المغربي للجبائية والجمارك والمدرسة الوطنية للضرائب.
- تطوير قدرات الإستماع إلى المكلفين بالضريبة من خلال تكثيف اللقاءات مع الجمعيات المهنية.
- إدخال الأجهزة الإلكترونية الحديثة وتقنيات الإتصال والتكنولوجيا لتفعيل نظام الرقابة الجبائية أكثر.

3. التعاون والتنسيق الدولي:

إن الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر اليوم على مختلف دول العالم والتطور الذي عرفته المبادلات المالية والتجارية على الصعيد الدولي، أدى إلى التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الإجراءات التالية:¹

- الحرص على تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الأنترنت مع سن التشريعات الضريبية المناسبة لها.
- عقد الإتفاقيات الخاصة بتبادل المعلومات الضريبية وخاصة التي تتعلق بالحسابات الجارية المفتوحة لدى البنوك وذلك تسهيلا لتحصيل الضرائب وفرض العقوبات.

¹ - وهي بوعلام، عجلان العباشي، مرجع سبق ذكره، ص، 94.

خلاصة الفصل:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة فإنها من أهم ركائز الحوكمة الضريبية، نظرا لتحقيقها هدف رئيسي

يتمثل في إعادة تمويل خزانة الدولة بقيمة من الإيرادات اللازمة للتحصيل.

كما تبين لنا أن الرقابة الجبائية في الجزائر هي مجموعة الإجراءات القانونية تلتزم بها الإدارة الضريبية مباشرة

مهامها.

الفصل الثالث

دراسة حالة المديرية العامة

للضرائب - تيارت -

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

تمهيد:

إن القانون الجبائي الجزائري يسعى إلى محاربة الغش والتهرب الضريبي بشتى الطرق والأساليب، بما أن الضرائب تعتبر أهم مورد للخزينة العامة للدولة، ومن أهم هذه الطرق الرقابة الجبائية.

حيث أن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي يعطي الحرية الكاملة للمكلف بالضريبة للتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه، لهذا تعتبر الرقابة البعدية لهذه التصريحات لازمة لأنها قد تحتوي أخطاء سواء عمدية أو غير عمدية.

إن عملية التحصيل الضريبي هي أهم عملية تقوم بها الإدارة الجبائية، حيث من خلالها تتمكن إدارة الضرائب من تحصيل حقها الضريبي، ويتمكن المكلف بالضريبة من دفع مستحقاته الضريبية و إبراء ذمته. وتقوم المديرية الفرعية للتحصيل بالإجراءات اللازمة لعملية التحصيل الضريبي، كما أن المصلحة الخاصة بقبض ما يدفعه المكلفون هي قباضة الضرائب، ومن خلال هذا الفصل سوف نبين كيفية سير عملية التحصيل الضريبي وإجراءاتها، كما نبين تطور التحصيل الجبائي في ظل النظام الجبائي قبل الإصلاحات و بعدها، وأثر هذه الأخيرة.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

المبحث الاول: تقديم المديرية الولاية للضرائب:

تعتبر مديرية الضرائب من اهم الهياكل المعتمدة على المستوى الداخلي في عملية التحصيل ، حيث نجد على المستوى الوطني : 54 مديرية ولائية ، وذلك بعد تقسيم ولاية الجزائر الى 06 مديريات .

تقع مديرية الضرائب لولاية تيارت في شارع الإخوة قيطون لولاية تيارت، وهي تابعة إقليميا للمديرية الجهوية لولاية شلف، المديرية الولائية للضرائب عرفت عدة تغيرات في هياكلها التنظيمية منذ الإستقلال، ويعتبر عام 1972 هو بداية نشأة المديرتين الفرعيتين للولاية، وهما مصلحة الوعاء ومصلحة التحصيل .

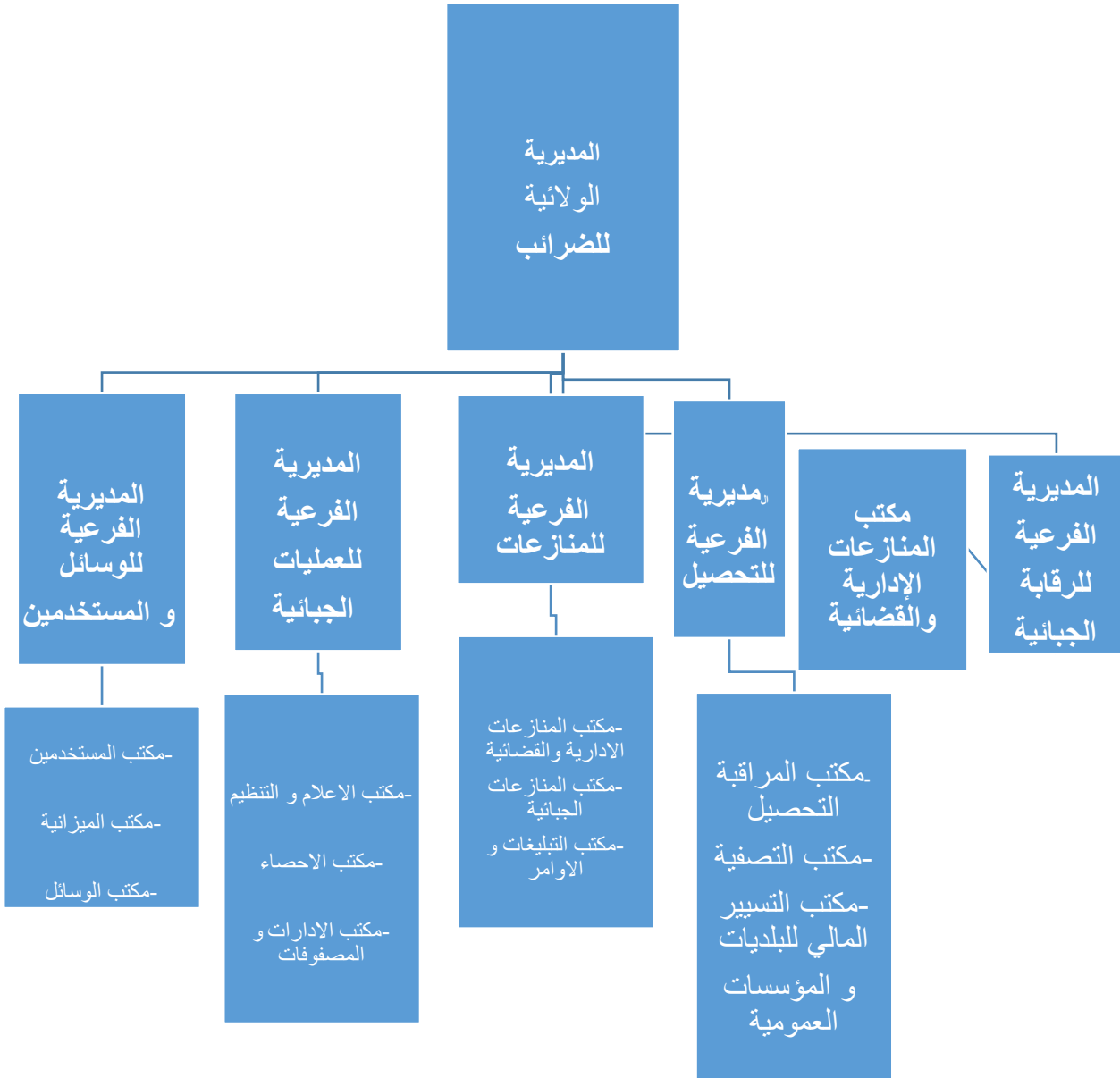
المطلب الاول: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب :

تتفرع المديرية الولائية للضرائب الى خمسة مديريات فرعية ، والتي تنقسم بدورها الى عدة مكاتب، حيث سنعرض من خلال هذا الموضوع مختلف هذه المديريات مع التركيز أكثر على المديرية الفرعية .

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب .

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب:



المصدر مديرية الضرائب

من خلال الشكل السابق ، نلاحظ ان المديرية الولائية للضرائب تتفرع عنها 5 مديريات فرعية،

وكل مديرية فرعية تتكون من 3 مكاتب ، ويمكن توضيح مهامها كمايلي:

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.

المديرية الفرعية للرقابة الجبائية : تتكون من

* مكتب البطاقات : يقوم بعملية المراقبة الضمنية .

* مكتب البحث عن المادة الضريبية: يقوم بعملية المراقبة في مكان العمل ،وهم كشرطة الجباية.

* مكتب المراجعات الجبائية : مراقبة معمقة للمكلفين في مكان معين وفي زمن معين لمدة 4 سنوات ،أي

مراجعة عامة.

المديرية الفرعية للتحصيل : تتكون من:

* مكتب مراقبة التحصيل : مراقبة الاشخاص الذين دفعوا الضرائب والذين لم يدفعوا.

* مكتب التصفية: تصفية الضرائب الولائية والبلدية والدولية.

* مكتب التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية: تسيير المال العمومي في الولاية.

المديرية الفرعية للمنازعات : وتتكون من:

* مكتب المنازعات الادارية والقضائية، اعادة دراسة القضايا المرفوضة من مكتب المنازعات الجبائية.

* مكتب المنازعات الجبائية: مكتب الحكم بين ادارة الضرائب والمكلفين حول مبلغ الضريبة.

* مكتب التبليغات والاوامر: دراسة القضايا الخاصة بمكتب المنازعات الجبائية والحكم عليها.

المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : تتكون من:

* مكتب الاعلام والتنظيم: مكتب خاص باعلام المكلفين وتنظيم القرارات بين المكاتب.

* مكتب الاحصاء : مكتب خاص بالاحصائيات.

* مكتب الادارات والمصفوفات: مكتب خاص بالجداول.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

المديرية الفرعية للوسائل والمستخدمين : تتكون من:

* مكتب المستخدمين : مكتب خاص بالعمال.

* مكتب الميزانية : كيفية تسيير الميزانية.

* مكتب الوسائل : كيفية تسيير الوسائل.

شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمصالح مفتشية الضرائب



المصدر : مديرية الضرائب .

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية تيارت.

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مهام مفتشية الضرائب التي تتم على مستوى المديرية العامة للضرائب التابعة لولاية تيارت.

المطلب الأول: مهام مفتشية الضرائب:

لكل مصلحة من المصالح المصاحبة السابقة الذكر من المهام التي ستحاول التطرق إليها:

1. مهام مصلحة التدخلات:

- إستقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة وخاصة الجدد منهم لتوعيتهم بمفهوم الضريبة.
- فتح محضر معاينة للمكلفين بالضريبة.
- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- إستقبال وبعث كشوف المعلومات.

2. مهام مصالح الجباية العقارية:

- إستقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- مراقبة تصريحات المؤجرين.
- إعداد مصفوفة المداخل العقارية.
- مراقبة تسيير الضريبة على العقارات وتاثيرية على الثروة وحقوق الطابع والتسجيل.
- إحصاء العقارات وخاصة البناءات الجديدة.

3. مهام مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة:

- إستقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

- تلقي التصريحات السنوية لمداخيل لشركات.
- مراقبة التصريحات الشهرية لأرباح الشركات والتدقيق في التصريحات السنوية.
- إعادة تقييم التصريحات.
- إعداد المصفوفات الخاصة بأرباح الشركات.

المطلب الثاني: الرقابة على الوثائق.

نقوم فيما يلي بدراسة الحالة التالية: يقوم الأشخاص الخاضعين لنظام الدفع الجزائي بالتصريح برقم أعمالهم سنوية وعلى هذا الأساس تقوم المفتشية بفرض الضريبة الجزافية الوحيدة لكل سنتين، وهذا بعد موافقة المكلف على الإقتراح المقدم من طرف المفتشية لكن إذا حصلت المفتشية على معلومات حول رقم أعمال المكلف فإنها تفرض عليه ضريبة تلقائية بعد إستشارته.

1. معلومات حول المكلف:

- المكلف (م.ع) عبارة عن شخص طبيعي ساكن بولاية تيارت.
- النشاط الممارس نقل البضائع.
- سنة بداية النشاط. 2017.
- سنة الرقابة نهاية 2021.

2. دراسة ملف المكلف:

- قام المفتش الرئيسي بمديرية الضرائب لولاية تيارت بتفحص ملف السيد فوجد كل الوثائق مطابقة للقانون.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

- وجود كل التصريحات الجبائية المصرح بها في آجالها المحددة قانونا.

3. فرض الضريبة الجزافية الوحيدة IFU:

قام المفتش على أساس على أساس رقم الأعمال المصرح به 2020 و2021 بفرض

الضريبة الجزافية الوحيدة كالتالي:

- رقم الأعمال المصرح به لسنة 2020 هو: 170.000 دج.

- رقم الأعمال المصرح به لسنة 2021 هو: 190.000 دج.

تفرض على رقم الأعمال نسبة 12%.

بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة تطبق نسبة 12% من رقم الأعمال على:

النشاطات الصناعية وتقديم الخدمات ونسبة 5% على النشاطات التجارية.

IFU: 2020 = 170.000 * 12% = 20400 دج سنويا.

IFU: 2021 = 190.000 * 12% = 22800 دج سنويا.

خلال 2021 وصلت كشوفات bulletins de recouplements للمفتشية التي تفيد بالسيد

(م.ع) قام خلال سنة 2021 بشراء بضائع بقيمة 600.000 دج

4. الإجراءات التبعة لإعادة تأسيس رقم الأعمال:

قامت المفتشية التابعة لمديرية الضرائب تيارت بإعلام المكلف المعني بقيمة الكشوفات التي حصلت

عليها عن طريق سلسلة (C4) ومنحة له مدة 30 يوما للرد والتوضيح بعد إنقضاء المدة المحددة قانونيا

لم تتلقى المفتشية أي رد من المكلف

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

قامت المفتشية بإرسال تبليغ للمكلف notification de redressements يحتوي هذا التبليغ الأسس الجديدة لفرض الضريبة.

5. حساب رقم الأعمال المعاد تشكيله لسنة 2020:

رقم الأعمال المقتطع: 600.000 دج.

رقم الأعمال المصرح به: 170.000 دج.

الفارق: 430000 دج.

• الضريبة الجزافية الوحيدة IFU المقتطعة: $12\% \times 600.000 = 72.000$ دج

• الضريبة الجزافية الوحيدة IFU المصرح بها $12\% \times 170.000 = 20.400$ دج.

• الفارق = 51.600 دج.

• غرامة الوعاء $15\% \times 51.600 = 7.740$ دج.

• المجموع الواجب الدفع: = 59.340 دج.

بعد إنتهاء المدة المحددة 30 يوم من إرسال التبليغ لم تتلق المفتشية أي رد.

تم إعلامه نهائيا عن طريق سلسلة (C4) بالضريبة المفروضة عليه.

وأخيرا تم إستخراج ورد فردي وإرساله إلى القباضة لتحصيل المبلغ المستحق.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب - دراسة حالة -

خلاصة الفصل:

لقد عرف النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاحات عدة نقائص و إختلالات في توازن هيكله، حيث أن معظم الضرائب المباشرة و غير المباشرة كانت تطبق بصفة عشوائية، حيث كان المواطن الجزائري يتحمل عبء هذه الضريبة وبنسب مرتفعة مما أدى إلى تهربه و غشه في دفع الضريبة.

أما بعد الإصلاحات و بعد أن انخفضت نسب الضرائب المباشرة و غير المباشرة زادت معدلات التحصيل و نقص العبء على عاتق المكلف.

ومن هنا فإن النظام الجبائي له أثر واضح على التحصيل الجبائي .

فكلما كان النظام الضريبي المطبق مختل توازنه، كلما كان التحصيل ضعيف وكلما كان النظام الضريبي

المطبق متزن، هيكله كلما التحصيل جيدا و متطورا من سنة إلى أخرى و بقيم أكبر.

خاتمة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال ماسبق عرضه يتضح لنا أن الرقابة الجبائية وسيلة هامة في يد الإدارة الضريبية تستعملها للتأكد من مدى إلتزام المكلفين بالخضوع للضرائب المحددة قانونا، ومن أجل مراقبة كل من يسعى للتهرب والتملص عن دفع ما عليه من ديون لصالح الخزينة العمومية، ونظرا لأهمية هذه الوسيلة في الحفاظ على موارد الخزينة العمومية، فقد وسع المشرع في منح سلطات وإمميزات لصالح الإدارة الجبائية أثناء إتخاذها لإجراءات الرقابة وإعادة النظر في أسس فرض الضريبة عن طريق تقويم جديد لها حسب نتائج الرقابة. ومن خلال ما سبق دراسته يمكن لنا أن نقدم بعض المؤشرات التي تبين أن الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري لا تزال فتيحة وغير فعالة لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

- غموض النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة مع وجود فراغات قانونية يستغلها بعض المكلفين للتهرب عن دفع الضريبة، حتى أن هذا الغموض الذي يكتنف النصوص الضريبية قد يؤدي إلى عدم تمكن أعوان الإدارة الضريبية من التطبيق السليم لهذه الإجراءات، بالإضافة إلى الصياغة التي جاءت بها النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة كما سبق تبيانه.
- حيث منح المشرع لإدارة الضرائب الحق في إجراء الرقابة أو عدم إجرائها هذا ما قد يؤدي إلى ممارستها على بعض المكلفين وإستثناء البعض الآخر من أجل تحقيق أغراض شخصية لبعض أعوان الإدارة الضريبية.
- ومن أهم المؤشرات التي تقيد عدم فعالية الرقابة الجبائية هو إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي التي أدت إلى إنزاف الخزينة العمومية، لعدة أسباب لاسيما عدم وضوح النصوص القانونية أو وجود بعض المكلفين المحترفين في إستعمال مختلف الحيل و الأساليب التديلية للتملص عن دفع

خاتمة عامة

الضرائب، والواقع أثبت عجز مصالح الإدارة الضريبية في القضاء أو على الأقل التقليل من هذه الظاهرة.

- أولاً: اختبار صحة الفرضيات:

- 1. إن كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية أو هيكلية، تؤكد صحة الفرضية.
- 2. إن التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية وتطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الضريبي وتفادي تخفيض عدد المنازعات الجبائية في ظل الخدمات والتسهيلات التشريعية التي أقرها المشرع الجبائي سواء المكلف بالضريبة أو الإدارة الجبائية، فرضية صحيحة

ثانياً: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوعنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- يخول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية حقوقاً تسمح بعملية الرقابة الجبائية، كما يمنح ضمانات للمكلفين مقابل تأديتهم للواجبات المفروضة عليهم وذلك لضمان السير الحسن للرقابة الجبائية وعدم بطلانها.
- يعاني النظام الضريبي الجزائري من التعقد وعدم الإستقرار إضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة الجبائية، ورغم الإصلاحات التي تم إدخالها إلا أن النظام الضريبي الجزائري مازال بعيداً عن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

خاتمة عامة

- لقد تم تطوير الهياكل التنظيمية للرقابة الجبائية وإستحداث أجهزة جديدة تتمثل في مراكز الضرائب والمراكز الجوية، وذلك من أجل التقرب أكثر من المكلف بالضريبة.
- يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي وهذا ما يعطي الحرية الكاملة للمكلفين بالضريبة في التصريح بمدخلاتهم من تلقاء أنفسهم، وهذا ما يستلزم ضرورة وجود رقابة جبائية تقوم بمراقبة هذه التصريحات والتأكد من سلامتها.
- تعتبر الرقابة الجبائية أهم ركيزة في النظام الجبائي فهي تأخذ أشكالا مختلفة هدفها مكافحة التهرب الضريبي والتصريح بالغش الموجود في الوثائق.
- للرقابة مجموعة كبيرة من الإجراءات التي تضبط تدخل الإدارة الجبائية وتحمي المكلفين ويؤدي عدم إحترامها إلى بطلانها.
- إن نتائج الرقابة المحققة تلعب دورا فعالا في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التصريحات الجبائية.

قائمة

المصادر

والمراجع

- 1/ الاستاذ فريدكورتل، اسيا تيش سليمان، جامعة سكيكدة-الجزائر، الادارة الالكترونية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى 2015.
- 2/ الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ/قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد 17- جانفي 2017.
- 3/ ايمان احمد، الاتجاهات الحديثة في الادارة والحوكمة الالكترونية، ابن النفيس، الطبعة الاولى 2021.
- 4/ جمال عبد الرحيم درير، الادارة الالكترونية منظومة تقنية وبشرية متكاملة، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2020 .
- 5/ حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ،الجزائر.
- 6/ دروس في مقياس القانون الضريبي والمنازعات الضريبية، إعداد دكتور ذبيح ميلود ، جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،السنة الجامعية 2019.
- 7/ الدكتور احمد فتححي الحيت، مبادئ الادارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2015-1436.
- 8/ الدكتور كوسة قضيل، الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر 2010.
- 9/ دكتور محمد عباس محرز، المدخل الى الجباية والضرائب ،ticis دار النشر.
- 10/ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الثالثة.
- 11/ ولهي بوعلام، عجلان تاعياشي نحو إطار مقترحات لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة- حالة الجزائر-.
- 12/ يوسف محمد يوسف ابو امونة، واقع ادارة المواد البشرية الكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية- قطاع غزة قدم هذا البحث استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية ،غزة، 2009.

المجلات:

- 01/ مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد 07،العدد 06،السنة 2018.الرقم التسلسلي 18.
- 02/ مجلة دراسات جبائية العدد 03/ديسمبر 2013.
- 03/ مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر - مجلة دولية محكمة-4652-1112-
ISSN.

مواد قانونية ومراسيم تنفيذية

- 01/ المادة 11 من القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في الاحد 02 ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس سنة 2009،
- 02/ المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 59 المؤرخ في 24/09/2006.
- 03/ المادة 12 من المرسوم التنفيذي 91.60 مؤرخ في 23-02-1991.الذي ينظم تحديد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ج.ر عدد 09 لسنة 1991.
- 04/ مرسوم تنفيذي 98-228 المؤرخ في 13/07/1998. والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية ج.ر عدد 51 لسنة 1988 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95.55 المؤرخ 15/02/1995.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحات	عنوان الجداول	رقم الجدول
84	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	الشكل 1-3
86	الهيكل التنظيمي لمصالح مفتشية الضرائب	الشكل 2-3

الملخص:

تسعى الإدارة الجبائية من خلال برنامج العصرية إلى تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها معهم وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأهم إجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المستحدثة لدعم فعالية الرقابة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الهياكل المستحدثة بموجب الإصلاحات لها دور فعال في كسب رضا المكلفين بالضريبة.

كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي والإتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية.

Résumé

L'administration fiscale cherche, à travers le programme de modernisation, à renforcer la confiance avec les contribuables et à améliorer ses relations avec eux. Par conséquent, cette étude vise à exposer les procédures les plus importantes adoptées par les nouvelles structures développées pour soutenir l'efficacité du contrôle. L'étude a révélé que les structures créées dans le cadre des réformes jouent un rôle efficace pour obtenir la satisfaction des contribuables. L'introduction des technologies de l'information, de l'informatique et des communications est une véritable révolution dans le monde de la gestion, qui transforme les services commerciaux et administratifs traditionnels en commerce et services électroniques.